كتاب البيان

من معالم

المنهجية الإسلامية للدراسات المستقبلية



د. هاني بن عبد الله بن محمد الجبير

من معالم المنهجيّة الإسلامية

للدراسات المستقبليّة

تأليف

الدكتور: هاني بن عبد اللّه بن محمد الجبير

ح مجلة البيان، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن جبير، هاني بن عبد الله بن محمد

من معالم المنهجية الإسلامية للدراسات المستقبلية. / هاني بن عبد الله بن محمد ابن جبير - الرياض، ١٤٢٩هـ

ص ١٠٨؛ ١٦× ٢١ سم

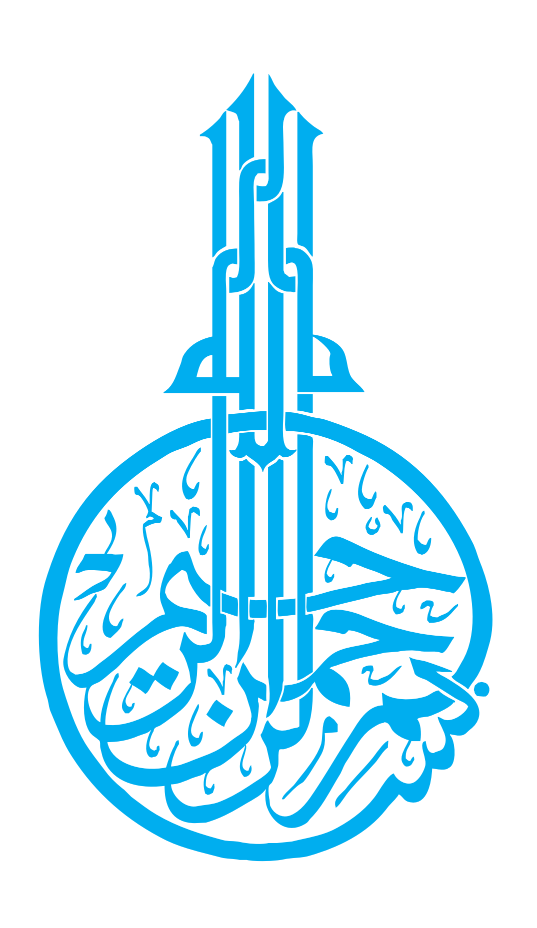
ردمك: ٢ - ٣ - ٩٠٠١٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ـ الإسلام والمعرفة ٢ - الإسلام - مبادئ عامة أ. العنوان

ديوي ٢١١ ١٤٢٩/٤١٢٩

رقم الإيداع: ١٤٢٩/٤١٢٩

ردمك: ٢ - ٣ - ٩٠٠١٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسَلّم تسليماً كثيرا؛ أما بعد:

فإن مما أصيبت به الأمة الإسلامية في هذا العصر أنّها لا تتبنّى مشروعاً واضحاً لإصلاح عام ينهض بها على الأصعدة كافة يتفق مع رؤاها، وينسجم مع واقعها، ويراعي خصائصها الثقافية والعقديّة؛ كما أنها لا تتمكن من استغلال إمكاناتها المتاحة لها على الوجه الأمثل.

وهذا نابع من ضعف التخطيط، وقلة الاهتمام به.

ولذا لا يُستغرَب أن لا تُعطَى الدراسات المستقبليّة الاهتمام الذي تستحقّه، وأن لا يُنظَر إليها بوصفها قاعدة للتقدم والإصلاح، في الوقت الذي يبذل فيه الغرب أموالاً وإمكانات هائلة في سبيل دراسة المستقبل، ويجعل للدراسات المستقبليّة دوراً بارزاً في رسم الخطط وإعداد الكوادر وتعبئة الموارد والطاقات على المستوى الرسمي.

وكذلك على المستوى الشعبي؛ فإنَّ المطبوعات التي تتناول دراسة المستقبل – على كثرتها – تحظى بانتشار كبير، ويُقْبِل عليها القرّاء، ويُعتنى بدراستها نقداً أو تأييداً.

ولذا؛ فقد تحفّز الغيورون من أبناء هذه الأمّة على تلافي مثل هذا الأمر؛ ببذل ما يمكنهم في صعيد الاهتمام والإنشاء، وفي مجال المعالجة والبحث في دراسة

المستقبل، وهو وإن كان على المستوى الشعبي أبرز منه على المستوى الرسمي؛ إلا أنه يبقى أمراً يبشر بالخير ويدعو إلى التفاؤل.

ولـمّا كانت هذه الدراسات تحتاج إلى تأصيل يبيّن الضوابط والموجهات التي تضبط حركتها، وتوجهها نحو الإنتاج المنسجم مع كليّات الإسلام ومقاصده؛ فإنها مع كونها ليست حديثة النشأة، ولا جديدة البروز إلا أنها لم تحظَ بدراسة فقهيّة شرعيّة تُعنى ببيان مشروعيتها، ومنهجيّة البحث فيها.

ولذا؛ فقد جاءت هذه الكتابة الموجزة بين يديك مُحاوِلةً تقديم نظرات شرعية حول دراسات المستقبل، راجياً أن تفيد قارئها وأن تكون تقدمةً لدراسات أكثر جِداً وأعمق طرحاً؛ بإذن الله تعالى.

وقد جاءت هذه الأكتوبة في تمهيد عن تشوّف الإنسان لمعرفة الغيب والطرق المسلوكة لذلك، وثلاثة فصول.

أولها: في مفهوم الدراسات المستقبليّة.

وثانيها: في مشروعية الدراسات المستقبليّة.

وثالثها: ضوابط وموجهات للدراسات المستقبليّة.

ثم خاتمة موجزة.

أسأل الله - تعالى - أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، نافعاً يوم العرض عليه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

د. هاني بن عبد الله بن محمد الجبير

تمهيـــــــد:

في تشوّف الإنسان لمعرفة الغيب

والطرق المسلوكة لذلك

....

من قواعد العقيدة الإسلاميّة وأصولها التي أجمع عليها المسلمون أنّ الله – سبحانه وتعالى – استأثر بعلم الغيب دون خلقه، فلا يعلم الغيب أحد سواه، فهو المنفرد بذلك وحده كما قال – تعالى –: ﴿**قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ**﴾ [**النمل**: ٦٥]، وقال: ﴿**وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ**﴾ [**الأنعام**: ٥٩]، وقال: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ**﴾ [**آل عمران**: ١٧٩].

وقد أخبرنا – تعالى – أنّه المتفرّد بعلم ما كان وما يكون، ولم يطلع على ذلك إلا من شاء من عباده فقال: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا**﴾ [**الجن**: ٢٦ – ٢٧]. فالنبي لا يعلم من الغيب شيئاً إلا ما أطلعه عليه رب العالمين: ﴿**ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ**﴾ [**آل عمران**: ٤٤]. ولذا أمر الأنبياء بالاعتراف بذلك كما قال – تعالى –: ﴿**قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ**﴾ [**الأنعام**: ٥٠]. وقال: ﴿**فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ**﴾ [**يونس**: ٢٠]. وقال: ﴿**وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ**﴾ [**الأعراف**: ١٨٨]. وقال عن لسان عيسى: ﴿**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ**﴾ [**المائدة**: ١١٦].

عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: «من زعم أن النبي ﷺ يعلم ما يكون في غدٍ؛ فقد أعظم على الله الفرية؛ لأن الله – تعالى – يقول: ﴿**لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ**﴾ [**النمل**: ٦٥]»[١]. ولما سأل جبريل رسول الله ﷺ عن وقت

(١) صحيح مسلم (١١٧).

الساعة؛ قال: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»[1]. أي: تساوى في العجز عن إدراك ذلك علم المسؤول والسائل[2].

مع أن الله - تعالى - أطلعه على شيء من الغيب ليكون دليل نبوته كما قال - تعالى -: ﴿**وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾ [**آل عمران**: ٤٩]. وكما ورد عن إخبار نبينا - عليه الصلاة والسلام - عن كثير مما يكون في زمنه وبعده، ومما يكون في الآخرة.

والغيب - الذي تفرّد به الله بعلمه - هو ما لا يُدرَك بالحسّ، ولا بالتجربة والمقايسة، فإنّ من الأشياء ما يغيب عن حسِّ بعض البشر ويدركه بعضهم، ومنه ما يغيب عن الحس ويُدرَك بالعقل؛ كالعلم بحصول الكسوف والخسوف ونحوها مما يستنبط من استقراء السنن الكونية، فهذا ليس من علم الغيب - مع غيابه عن الحسِّ - لأنّه يمكن إدراكه، وهو ما يسمّى بالغيب النسبّي أو المقيّد.

غير أنّ هذا الإدراك المستقبلي هو ظنّيٌّ وليس قطعيّاً؛ لجواز تخلُّف الأسباب، أو الخطأ في التقدير مثلاً، ولذا لا يجزم به الإنسان، قال في فتح الباري[3]: (إن لبعض الغيوب أسباباً قد يُستَدل بها عليها لكن ليس ذلك حقيقياً).

قال ابن تيمية: (.. لا يعلم أحد.. الغيب إلا الله، وهذا هو الغيب المطلق عن جميع المخلوقين، الذي قال فيه: ﴿**فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا**﴾ [**الجن**: ٢٦].

والغيب المقيّد: ما علمه بعض المخلوقات؛ من الملائكة أو الجن أو الإنس،

---

(١) صحيح مسلم (٨).
(٢) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (١٠/ ٤٢٦)، دار عالم الكتب. تفسير القرطبي (٩/ ٢٨٩).
(٣) (١٣/ ٣٧٧).

وشهدوه، فإنّما هو غيب عمّن غاب عنه، ليس غيباً عمّن شهده، والناس كلهم قد يغيب عن هذا ما يشهده هذا..)[١].

وما يقع في المستقبل مما لا يرتبط بالتجربة والمقايسة ونحوها من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله تعالى. عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «مفاتح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله: ﴿**إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ [**لقمان**: ٣٤]»[٢].

وقال قتادة: أشياء استأثر الله بهن فلم يُطلع عليهن ملكاً مقرَّباً ولا نبيّاً مرسلاً: ﴿**إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ**﴾، فلا يدري أحد من الناس متى تقوم الساعة في أي سنة أو في أي شهر، أو ليل أو نهار، ﴿**وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ**﴾ فلا يعلم أحد متى ينزل الغيث ليلاً أو نهاراً، ﴿**وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ**﴾ فلا يعلم أحد ما في الأرحام أذكرٌ أم أنثى، أحمر أو أسود، ﴿**وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا**﴾ أخيرٌ أم شر، ولا تدري يا بن آدم متى تموت، ﴿**وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ**﴾ ليس أحد من الناس يدري أين مضجعه[٣].

- التطلّع إلى المستقبل:

إن من الفِطَر المركوزة في بني البشر تطلُّعهم إلى معرفة المجهول، وتشوُّقهم إلى معرفة المستقبل، وتشوُّفهم إلى إدراك ما سيصير إليه حالهم، فليس من البشر أحدٌ إلا

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ١١٠). وانظر أيضاً (٢٤/ ٢٥٧، ٢٥٨) و (٣٥/ ١٨١).

(٢) صحيح البخاري (٤٦٢٧).

(٣) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (١١/ ٨٦).

وهو يتطلّع ويشتاق إلى معرفة ماذا سيكون، وهذا أمر مركب في النفوس لا ينكره أحد، ومن هنا جاء الادِّخار، بل التجارة والحرث والزراعة كلها مبنيّة على تطلع الإنسان للمستقبل وسعيه ليكون مستقبلاً مناسباً له، وهذا الميل الطبيعي أدّى بالإنسان إلى محاولة معرفة ما سيحصل له في المستقبل.

ومن حكمة الله - تعالى - ورحمته أَنْ حجب الغيب عن عباده، ومنعهم من العلم بأكثره، وفي ذلك من الحكمة البالغة ما لا يحتاج إلى نظر، فلو عرف الإنسان ذلك لم يتهنأ بالعيش، وكيف يتهنأ به وهو يترقب الموت والأوجاع، والمصائب وغيرها من الحوادث، فلولا طول الأمل لخربت الدنيا، وإنما عمارتها بالآمال.

وكذلك لو كان طويل العمر سالم المستقبل وقد علم بذلك ووثق ببقاء حاله لانهمك في الشر وأنواع الفساد، وهذا أمر لا تصلح عليه أحوال العالم؛ بل لا يصلح العالم إلا على هذا الذي اقتضته حكمته وسبق في علمه[1].

ولذا منع الله - تعالى - عباده من علم الغيب؛ لأنه ليس في شأنهم، وليس فيه مصلحةٌ لهم. ولم يظهر لهم - سبحانه - منه إلا ما اقتضت حكمته أن يطلعوا عليه؛ بخبر منه في كتابه، أو ببيان من نبيّه ﷺ.

ولكن البشريّة في غيابها عن سبيل الحق لبّس عليها الشيطان، وسلك بها في سبيل إشباع غريزة حب الاطلاع على المغيّبات مسالك شتّى، وأغراها بأنواع من المصادر لاستكشاف المستقبل، وقد جرت سنة الله - تعالى - أنّ من تكلّفها ظلم نفسه، وبخس من التوفيق حظّه، ولم يحصل إلا على الجهل المركب والخيال الفاسد في أكثر أمره، وجرت سنّة الله - تعالى - وحكمته أنّ هذا الضرب من النّاس أجهلهم بالعلم النافع

(١) انظر: مفتاح دار السعادة، لابن القيم (١/ ٤٢٥).

وأقلهم صواباً، ولا يعرف هذا إلا من اطّلع على ما عند القوم من أنواع الخيال وضروب المحال وفنون الوساوس والهوى والهَوَس والخبط، وهم يحسبون أنّهم على شيء، ألا إنهم هم الكاذبون، فالحمد لله الذي مَنّ على المؤمنين: ﴿**إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ**﴾ [**آل عمران**: ١٦٤][1].

- الطرق المسلوكة لمعرفة المستقبل:

تنوعت مصادر التعرف على المستقبل واستكشافه التي سلكها البشر إلى أنواع وطرق متعددة يصعُبُ حصرها وتعدادها، إلا أننا يمكننا أن نفرزها باعتبار صحة الاستدلال بها وسلامة استعمالها لبلوغ المقصود منها؛ إلى طريقين إجماليين:

الطريق الأول: الطريق المقطوع بصحته:

وهو ما جاء في كتاب الله - تعالى - وسنّة رسوله ﷺ الصحيحة، فمن رحمة الله - تعالى - بعباده أن أوحى إلى نبيّه بخبر ما يحتاج إليه مما سيكون؛ إما على سبيل الإجمال أو التفصيل، وكل ما أخبر به - عليه الصلاة والسلام - فلا مجال للشك فيه، فإنّه لا ينطق عن الهوى: ﴿**إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾ [**النجم**: ٤]، وهذا من تحقيق شهادة أن محمداً رسول الله.

والوارد عن النبي ﷺ من أمور المستقبل شيء كثير[2].

وقد نقل الصحابة إخبار النبي ﷺ لهم بذلك.

(١) مفتاح دار السعادة، لابن القيم (١/ ٤٢٤، ٤٢٥).

(٢) انظر: إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، لحمود التويجري. الصحيح المسند من دلائل النبوة، لمقبل الوادعي.

فمن ذلك ما رواه عمرو بن أخطب الأنصاري - رضي الله عنه - قال: «صلى رسول الله ﷺ يوماً الفجر، وصعد على المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر، فنزل فصلى ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر، ثم نزل فصلى، ثم صعد المنبر حتى غربت الشمس، فأخبرنا بما كان، وبما هو كائن إلى يوم القيامة، فأعلمُنا أحفظُنا»[1].

وعن حذيفة - رضي الله عنه - قال: «قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً فما ترك شيئاً يكون من مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلاّ حَدّثه، حفظه من حفظه، ونسيه من نسيه، قد علمه أصحابي هؤلاء، وإنّه ليكون منه الشيء قد نسيته فأراه، فأذكر، كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه، ثم إذا رآه عرفه»[2].

وهذه الأخبار الواردة عن نبينا - عليه الصلاة والسلام - بالأسانيد الصحيحة هي مصدرٌ نؤمن بصدقه وصحته لمعرفة الغيب واستشراف المستقبل، لكنه خاضع في فهمه لقواعد فهم النصوص الشرعية، لا لتلاعب الأهواء والظنون.

الطريق الثاني: الاعتماد على طرق غير صحيحة، وهي الطرق غير المشروعة، والتي لا يظهر لها ارتباط بالإدراك المحسوس أو المعقول، بل مبناها على الحدس والتخمين، أو استعمال الجن ونحو ذلك.

ومنها:

١ - الاعتماد على الكتب السابقة:

فإنّ الكتب السابقة وإن كانت مأخوذة عن الأنبياء فمن المعلوم قطعاً أنّ أهل الكتاب حَرّفوا وبَدّلوا وكذبوا وكتموا. ولذا فما كان في هذه الكتب من الأخبار فإنّه إن وافق

(١) صحيح مسلم (٢٨٩٢).

(٢) صحيح البخاري (٦٦٠٤)، وصحيح مسلم (٢٨٩١).

ما جاء في شرعنا قبلناه، وإن خالفه علمنا أنّه كذب، وإن لم يتضمن موافقة ولا مخالفة فلا نؤمن به ولا نكذبه[١].

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [**البقرة**: ١٣٦]»[٢].

قال ابن حجر: (أي: إذا كان ما يخبرونكم به محتملاً، لئلا يكون في نفس الأمر صدقاً فتكذبون، أو كذباً فتصدقون، فتقعوا في الحرج، ولم يُرِد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه)[٣].

وقد كان الصحابة - رضي الله عنهم - يحذرون رواية الأخبار الإسرائيليّة وينهون عن سؤال أهل الكتاب عن شيء مما عندهم من الأخبار، قال ابن عباس: «كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أُنزل على رسول الله ﷺ أحدث تقرؤونه محضاً لم يُشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدَّلوا كتاب الله وغيَّروه وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً»[٤].

٢ - الاعتماد على النجوم وسيرها في معرفة ما يكون في المستقبل مما يتعلق بالإنسان حياة وموتاً وسعداً ونحساً ونحو ذلك:

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبةً من السحر، زاد ما زاد»[٥].

(١) مقدمة تفسير ابن كثير (١/ ١٠).
(٢) صحيح البخاري (٤١٢٥).
(٣) فتح الباري (٨/ ١٧٠).
(٤) صحيح البخاري (٧٣٦٣).
(٥) سنن أبي داود (٣٩٠٥)، سنن ابن ماجه (٣٧٢٦)، مسند أحمد (١/ ٢٧٧)، سنن البيهقي (٨/ ١٣٨)، وإسناده صحيح.

قال ابن تيمية: (فقد صرَّح رسول الله ﷺ بأنّ علم النجوم من السّحر، وقد قال تعالى: ﴿وَلا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩])[١].

٣ - الاعتماد على الكتب القديمة المزعوم تضمُّنها علم الغيب أو شفرات تدلّ عليه:

وكذلك الاعتماد على الأحاديث الضعيفة والباطلة، كالجداول والجفر والجامعة وغيرها من الكتب التي يدعي أصحابها أنها تضمنت خبر ما سيكون إلى قيام الساعة صراحة أو ترميزاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ونحن نعلم أنّه أضيف إلى جعفر الصادق من جنس هذه الأمور ما يعلم كل عالم بحال جعفر - رضي الله عنه - أنّ ذلك كذب عليه والعلماء يعلمون أنّه بريء من ذلك كله... وكذلك نسب إليه (الجداول) الذي بني عليه الضلال طائفة من الرافضة وهو كذب مفتعل عليه.. وكذلك أضيف إليه كتاب (الجفر، والبطاقة، والهفت) وكل ذلك كذب عليه باتفاق أهل العلم به)[٢].

والجفر: ولد الماعز، يزعمون أنه كتب ذلك في جلده[٣].

وعلم الجفر والجامعة هو عبارة عن العلم الإجمالي بلوح القضاء والقدر المحتوي على كل ما كان وما يكون كلياً وجزئياً.

وقد ادَّعت طائفة أنه يُستخرَج منهما بطرق مخصوصة وشرائط معينة ألفاظ تدل على ما في لوح القضاء والقدر، وقد اختلف الناس في طرق استخراج وتحليل رموز

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٩٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٨٣).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٧٩).

وفك أسراره على طرق كثيرة، قيل: كلها توصل إلى المطلوب![1]

٤ - الاعتماد على حساب الجُمَّل[2] وعدِّ الحروف:

وهو يعتمد على ما يسمّى بأسرار الحروف، ويكثر استعماله لدى المتصوّفة، وكان أصله من علوم اليهود.

وذلك بحساب عدد حروف أو كلمات لفظ أو ألفاظ في القرآن الكريم، أو في الكتب السابقة، أو اسم الشخص وغير ذلك[3].

فمن ذلك الاستدلال على معرفة المدد وأوقات الحوادث والفتن من الحروف المقطّعة أوّل السور[4].

ومنها استدلال اليهود على مدة بقاء ملك الإسلام وأمته من ذلك وأنّه سبعمائة وأربع سنين[5]؛ لأن اليهود يستعملون ذلك في معرفة المستقبل بقراءات خاصّة للأسفار القديمة، في علم يسمّى (الكبالة).

ومثل هذا ما صنع بعضهم من أنّ الرقم (١٩) يستفاد منه من خلال حساب حروف وكلمات في القرآن وأرقام الآيات إلى معرفة (موعد نهاية العالم وقيام الساعة)[6].

(١) أبجد العلوم (٢/ ١٨١، ١٨٢). مقدمة ابن خلدون، ص ٢٦٢. دائرة معارف القرن العشرين، لفريد وجدي (٥/ ١٢٥).

(٢) هو استخدام الحروف العربية المرتبة بالطريقة الأبجديّة للدلالة على أرقام حسابيّة. انظر: الموسوعة العربيّة العالمية (١/ ٦٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٨٠)، أبجد العلوم (٢/ ١٩٩)، مقدمة ابن خلدون، ص ٤١٣.

(٤) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (١/ ٢٥٧).

(٥) تفسير الطبري (١/ ٢١٦)، سيرة ابن هشام (٢/ ١٩٤)، تفسير ابن كثير (١/ ٢٥٧).

(٦) في موقع (إسلام أون لاين) نقل لنص افتراء المدعو: رشاد خليفة ودعواه المذكورة. وانظر الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/ ٤١٥).

وهذه الطرق المستعملة مبناها التلاعب والتحكم والدجل، ولذا فإن مستعمليها (لا تزال أحكامهم كاذبةً متهافتةً، حتى إن كبير الفلاسفة: يعقوب بن إسحاق الكندي[1] عمل تسييراً لهذه الملّة زعم أنها تنقضي عام ثلاث وتسعين وستمائة وأخذ ذلك منه من أخرج «مخرج الاستخراج» من حروف كلام ظهر في الكشف لبعض من أعاده. . . فهذه الأمور التي توجد في ضُلاّل اليهود والنصارى، وضُلاّل المشركين والصابئين من المتفلسفة والمنجمين؛ مشتمل من الباطل على ما لا يعلمه إلا الله)[2].

٥ - الاعتماد على الرؤى والمنامات:

وهي طرق قد تستعمل لاستشراف المستقبل، وهي وإن كانت قد يُقبَل بها مبدئياً، لكن لا يسلّم بها واقعاً؛ لما يرد عليها من الاحتمالات، ولما قد يعرض في تعبيرها من تخليطات، ولذا فليست طريقاً يعتمد عليه[3].

- الموقف من هذه الطرق:

إنّ كل هذه الطرق المذكورة طرق ومصادر لا تعتمد في استكشاف المستقبل، وتبيّن الغيب، وإن كان لا يجزم بكذبها أيضاً، إلاّ إذا وجد ما يكذّبها.

وهذه الطرق يستغلُّها الكذابون؛ لعلمهم تشوّف الناس لذلك كما (ينوِّعون طرق الكذب في ذلك، ويتعمدون الكذب فيه تارة بالإحالة على الحركات والأشكال

(١) يعقوب بن إسحاق بن الصبّاح الكندي، فيلسوف معروف، له مصنفات في المنطق والنجوم والفلسفة، كان متهماً في دينه، توفي عام ٢٦٠هـ. انظر: لسان الميزان (٦/ ٣٧٣)، والأعلام (٨/ ١٩٥).

(٢) تضمن من مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٨٩، ١٩٠).

(٣) انظر: الموافقات للشاطبي (٢/ ٢٦٧)، فتح الباري (٨/ ٣٧٤) (١٢/ ٣٦٢).

الجسمانية . . من حركات الأفلاك والكواكب، والشهب والرعود، والبروق والرياح، وغير ذلك . وتارة بما يحدثونه هم من الحركات والأشكال؛ كالضرب بالرمل والحصى والشعير، والقرعة باليد ونحو ذلك، مما هو من جنس الاستقسام بـالأزلام؛ فإنهم يطلبون علم الحوادث بما يفعلونه من هذا الاستقسام بها)[1] .

ولذا يصدر عن هذه الطرق : كثير من الخرافات والأساطير والاعتقادات الفاسدة والأوهام، كما يشاهد عند من يعتمد على مثل : تنبؤات نوستراداموس، ورؤيا كوهين اللاهوتي ونحوها .

فالموقف منها يتلخص في عدم الاعتماد عليها، مع عدم الجزم بكذبها إلا بدليل؛ لأن الغيب مجهول، فالنفي والإثبات كلاهما لا يمكن إلا بدليل، أمّا لو حاول الإنسان معرفة ما سيكون من خلال دراسة واقعه ولم يجزم بما سيقع لكنه احتاط له فهو وإن لم يعتمد مصدراً قطعياً لمعرفة المستقبل فإنه لم يخالف الصواب[2] . ولما بحث الشاطبي متى يسوغ أن تُرَاعى الرؤى والمكاشفات ونحوها - بعد أن قررّ أنها لا يسوغ أن تعارض أحكام الشرع - بيَّن أن ذلك في الأمور المباحة؛ كمن وقع له أن يأتيه أحدٌ فتهيأ له أو تحفظ منه . وأن يكون ذلك لفائدة يرجوها، وأن يكون منه الاستعداد فحسب . أمّا الحكم عليه ومعاملته فلا تكون إلا بما هو مشروع؛ إذ الشريعة حاكمةٌ غير محكومة[3] .

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٨٠) .
(٢) سيأتي في الفصل الثاني زيادة إيضاح .
(٣) الموافقات (٢/ ٢٧٣) .

ملخص التمهيد: التشوُّف لمعرفة الغيب والطرق المسلوكة لذلك

من قواعد العقيدة الإسلامية أنه لا يعلم الغيب إلا الله؛ سبحانه وتعالى، والغيب هو كل شيء لا تدركه الحواس ولا يُعلَم بالتجربة أو القياس والحساب، فبعض الموجودات لا تُرى لكن تُحس آثارها مثلاً، ومنها ما يقع في المستقبل ومع ذلك يُعلَم به؛ كفصول السنة وحصول الكسوف والخسوف، فهذه كلها ليست غيباً.

ومن رحمة الله - تعالى - أن حجب عن عباده معرفة ما يكون لهم في المستقبل، لكن لما كان الإنسان بفطرته يتطلَّع لمعرفة ماذا سيكون فقد سَلك سُبُلاً لإشباع هذه الغريزة فكان منها سُبُل نهى الشرع عن سلوكها؛ لأنّها وسائل لا يظهر لها ارتباط بالإدراك المحسوس ولا المعقول؛ كالأخذ عن أهل الكتاب من قبلنا، أو الاعتماد على سير النجوم، أو عَدِّ الحروف، أو الاعتماد على الرؤى والمنامات، وهذه كلها لا تعتمد معرفة المستقبل ولذا يصدر عنها كثير من الخرافات والأساطير.

أمّا الطريق الصحيح لمعرفة المستقبل فهو ما جاء في كتاب الله - تعالى - وسنة رسوله ﷺ الصحيحة.

الفصل الأول:

مفهوم الدراسات المستقبليّة

تمهيد في نشأة الدراسات المستقبلية وتاريخها :

تقدَّم آنفاً أن الإنسان فُتن عبر تاريخه الطويل بالتطلّع إلى المستقبل، وحاول ذلك بوسائل متنوّعة متعدّدة، وأنّ سعيه هذا سعي يتوافق مع الغريزة الإنسانية، ومع طبيعة الأشياء من حوله، التي تحتّم عليه أن يتطلّع لمستقبله، باذلاً جهده في الحصول على مصالحه، والتحرز من الشرور التي قد تعرض له.

وقد تطوّر ذلك التطلّع للمستقبل بأخذ منحىً علمي له، إذ قدّم بعض الفلاسفة تصورات مستقبلية في بعض كتاباتهم؛ مثل: فرانسيس بيكون (١٦٢٦م) في كتابه (أطلنطا الجديدة) حيث يطرح رؤية مستقبل العالم من خلال تصوّره لمجتمع جديد يعتمد على العلم، وقَدّم فيه إشارات عن مخترعات علميّة جاءت بعد ذلك بزمن طويل[١].

وكذلك قدَّم توماس مالتوس (١٨٤٣م) دراسة بعنوان: (نمو السكان)، عن رؤيته المستقبلية لأحوال الطبقة العاملة في بريطانيا وتزايدهم.

وقُدِّمت في هذا المجال المتعلّق باستكشاف حياة الأجيال المقبلة وهمومها؛ عدة كتابات، كما وضعت عدة روايات تمثل تصورات مستقبلية؛ مثل: حول العالم في ثمانين يوماً، ورحلة من الأرض إلى القمر[٢].

وفي النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي ونتيجةً لسرعة التغيّر في هذه الحياة المعاصرة، واشتداد التنافس بين المجتمعات؛ ظهرت بدايات لدراسة المستقبل على أسس

---

(١) نحو علم لدراسة المستقبل، د. ثناء العاصي، ص١١٨.

(٢) المرجع السابق.

خاصّة، وكانت تهدف للسيطرة على الصّور الممكنة للمستقبل، عن طريق توجيهها، باتخاذ الأساليب الملائمة لتحفيز الاحتمالات المرغوبة، ومنع أو عرقلة الاحتمالات غير المرغوب فيها[١].

ومن أوائل هذه الكتابات كتابات هيرمان كاهون بعنوان (عام ٢٠٠٠)، وجورج راسل بعنوان (ماذا يكون الإنسان بعد ذلك؟)، وجورج سول بعنوان (صورة الغد).

وهي وغيرها وضعت الأرضية التمهيدية لهذه الدراسات على أساس الطابع العلمي[٢].

وبمرور الوقت تزايد الاهتمام بهذه الدراسات فتحوّلت من مجرّد فروض واجتهادات فكريّة إلى جهود علميّة منظمة، حتى أنشئت من أجلها معاهد ومؤسسات علمية ووُضعت فيها عشرات الدراسات والمقالات والمؤلفات، وبرز فيها عدد من المتخصصين.

فعلى سبيل المثال: بلغ عدد المؤسسات والجمعيات والمعاهد المتخصّصة في الولايات المتحدة عام ١٩٦٧م ستمائة مؤسسة، منها: معهد الدراسات المستقبلية في نيويورك، وجمعية مستقبل العالم ومقرها واشنطن، وفي أوروبا حتى عام ٢٠٠٠م قرابة مائة وأربعة وعشرين هيئة تعمل في مجال الدراسات المستقبلية؛ منها: الاتحاد الدولي للدراسات المستقبلية ومقره: روما، ومركز الدراسات المستقبلية في باريس، وسكرتارية الدراسات المستقبلية التابعة لمجلس الوزراء السويدي.

ويوجد في مكتبة الكونجرس الأمريكي حتى عام ١٩٧٤م أكثر من خمس عشرة ألف

(١) الطريق إلى اكتشاف المستقبل، مقال في مجلّة (المستقبلية)، العدد الأول، ص ٢١٣.
(٢) نحو علم لدراسة المستقبل، ص ١١٨.

دراسة علميّة حول المستقبل، ومجموع المقررات الدراسيّة المتخصّصة في دراسة المستقبل في المدارس والجامعات الأمريكية حوالي ٤١٥ مقرراً دراسياً، ومنحت جامعة ليدز البريطانية أوّل درجة ماجستير في الدراسات المستقبلية عام ١٩٩٨م[١].

وقد تأخر العالم الإسلامي في هذا المجال فلم يعرف فيه هذا النوع من الدراسات إلا قبل ثلاثين عاماً تقريباً[٢].

إذ لم تجد هذه الدراسات مكاناً على سلم الأولويات إلاّ منذ أوائل السبعينيات الميلادية من القرن الماضي مرتبطاً بزخم الفكر الذي تلا نكسة عام ١٩٦٧م ثم الإحساس بالتغيرات المرتبطة بازدياد أسعار النفط وتحولات التعامل مع الدولة الصهيونية، إضافة إلى الرغبة في البحث عن سبل لوقف تردِّي الأوضاع العربية. ومن أوائل المحاولات: ما قامت به مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربيّة في القاهرة التي نشأت عام ١٩٧٤م وقدمت عشرات المذكرات.

وفي عام ١٩٧٥م خرج كتاب (الوطن العربي عام ٢٠٠٠) عن مؤسسة المشاريع والإنماء العربيّة.

وكذلك اهتمت جامعة الدول العربيّة والمنظمات العاملة في إطارها بالمستقبل، ووضعت استراتيجيات وبرامج للعمل في عدة مجالات، وإن كانت ليست دراسات مستقبلية إلا أنها تعرب عن الحاجة إلى إجراء الدراسات المستقبلية واستكمالها.

وصدرت عدة كتابات عربية وإسلامية في دراسة المستقبل، وأُقيمت لذلك عدة لجان، منها: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، الذي أصدر عدة دراسات، وكان تقريره

(١) مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ص ٩. نحو علم لدراسة المستقبل، ص ١٢٣.
(٢) المصدر السابق.

النهائي بعنوان (مستقبل الأمة العربية . . التحديات والخيارات) الصادر عام ١٩٨٨م[١] .

ويلاحظ المتتبع لحركة الدراسات المستقبليّة أنّ الاهتمام بها قد بدأ بالمؤسسات العسكريّة وشؤون الحرب والأمن، ثم انضم إليها بعد ذلك عالم المال ورجال الأعمال، ثم مجالات الصناعة، ليظهر بعد ذلك الاهتمام بالمجتمعات قِيَماً وثقافة .

ففي عام ١٩٤٤م وجَّهت القوات الجوية في الولايات المتحدة الأمريكية بعمل دراسة عن مستقبل القدرات العسكرية التكنولوجية لدول العالم الرئيسة .

ثم أُقيمت مؤسسة راند عام ١٩٤٨م لدراسة الأنظمة الحربية المختلفة، وأُنشىء معهد هدسون للاهتمام باستشراف المجال النووي[٢] .

ثم ظهرت دراسات أخرى تبحث مستقبل محاور الحياة الأخرى، مثل : سلسلة ألفن توفلر : صدمة المستقبل، والتعليم من أجل المستقبل، ثم الموجة الثالثة . وصارت دراسات هذا العلم لا تقتصر على ميدان، بل وجدت دراسات مستقبلية في الاقتصاد وعلم الاجتماع والتكنولوجيا والطب والهندسة والقانون وغيرها[٣] .

---

(١) انظر : مستقبل الأمة العربية، د. خير الدين حسيب ص٥٠، وقد أورد عدداً من الدراسات التي أعدَّها مهتمون و مفكرون عرب .

(٢) نحو علم لدراسة المستقبل، ص١٢١ .

(٣) انظر : الدراسات المستقبلية . . مفهومها أساليبها أهدافها، للدكتور طارق عبد الرؤوف عامر، ص ٢١ – ٢٧، وفيه تتبع لنشأة الدراسات المستقبلية وتطورها .
إطلالة على دراسات المستقبل لعبد الرحمن المشيقح، ص ٩ فما بعدها .
وانظر في البدايات الأولى لنشأة الدراسات المستقبلية وتطورها وارتباطها براويات الخيال العلمي والنظريات والمذاهب الفكرية : مجلة المستقبليّة، العدد الأول، ص ٣٧ . كيف نكتشف مستقبلنا في عالم متغيّر زكي الميلاد، مجلة التسامح، العدد الثالث، ص ٦٧ . وفي كتاب المستقبلية تفصيل وافٍ عن نشأة العلم ومراحله، ص ١٠٤ – ١٨٣ .

تعريف الدراسات المستقبليّة: (Future Studies):

دراسة المستقبل قد تكون للأفراد والمؤسسات الصغرى؛ كدراسات الجدوى الاقتصاديّة مثلاً، التي يتم فيها إجراء مجموعة من الاختبارات والتقديرات للحكم على صلاحية مشروع استثماري مقترح، أو قرار استثماري.

وكدراسة الاحتياجات الخدماتية - مثلاً - لبلد أو قطاع محدد، وكدراسة الخطط العسكريّة والأمنيّة في معركة معيّنة مثلاً.

وكلها دراسات تتناول أموراً تحصل في المستقبل، ولكنها ليست موطن بحثنا، بل يختص بحثنا بدراسة مستقبل المجتمعات[١].

ونحتاج لتعريف موضوع الدراسات المستقبلية إلى تحليل مفرداته أوّلاً، ثم تعريفه جملة بعد ذلك.

فالدراسة: هي فهم الشيء وتعاهده حتى يسهل ويتمهّد[٢].

والمستقبل: هو ما واجهك، فما تستقبله من أيام هو مستقبلك لأنك تواجهه[٣].

ويسمى كل ما يأتي من الزمان بـ: المستقبل[٤].

---

(١) إن دراسة الجدوى الاقتصاديّة ومماثلاتها مع وجود مقدار من الاحتماليّة فيها، إلاّ أنّها تظل رصداً لواقع محدد، ومشاريع مماثلة، وهي بهذا أدق نتائج من دراسة المستقبل، وأحسب أن الضوابط التي سترد في بحثنا يمكن تطبيقها عليها في الجملة.

(٢) لسان العرب (٦/ ٧٩)، المعجم الوسيط (١/ ٢٧٩).

(٣) معجم مقاييس اللّغة (٥/ ٥١)، لسان العرب (١١/ ٥٤٥).

(٤) المنجد، ص ٩٤٨.

وقد عرّفت هذه الدراسات بعدة تعريفات تدور حول كونها محاولة التنبّؤ بما ستكون عليه حالة المجتمع الإنساني ومصير الإنسان فيه، عن طريق دراسة الماضي ونتاج الحاضر والظواهر والبدائل الممكنة.

فقد عرفت بأنها: مجموعة من الدراسات والبحوث التي تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في إيجاد هذه الاتجاهات أو حركة مسارها[(١)].

وعرفت بأنها: اجتهاد علمي منظّم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبّؤات المشروطة والتي تشمل المعالم الرئيسيّة لأوضاع مجتمع، أو مجموعة من المجتمعات، وعبر فترةٍ مقبلة تمتد قليلاً لأبعد من عشرين عاماً، وتنطلق من بعض الافتراضات حول الماضي والحاضر، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبليّة على المجتمع، ونوعية وحجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها في مجتمع ما، حتى يتشكّل مستقبله على نحو معيّن منشود[(٢)].

وقد عرّفها معجم أكسفورد الموجز بأنّها: التكهّن المنهج للمستقبل وخاصّة من منطلق الاتجاهات الحاليّة في المجتمع.

وعُرِّفت بأنها: العلم الخاصّ بالتنبّؤ بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المستقبل، ويستند في دراستها إلى الاستقراء والاستنباط بجمع الوقائع المتعددة ليستخلص منها المبادئ التي تحكمها ويخرج بعد ذلك بالصور التي سيكون عليها

(١) الدراسات المستقبلية، للدكتور طارق عامر، ص ٢٩.
(٢) صور المستقبل العربي، للدكتور إبراهيم سعد الدين وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٥.

المجتمع في الأجيال القادمة[١].

كما عُرّفت بأنّها: محاولة علميّة تتكامل فيها الدراسات، لمعرفة جوانب صورة الحاضر وتحليلها والتعرّف على مجرى الحركة التاريخيّة من خلال دراسة الماضي وملاحظة سنن الكون، والانطلاق من ذلك كله إلى استشراف المستقبل، وصولاً إلى طرح رؤية له، تتضمّن توقعات يحتمل حدوثها وبدائل وخيارات وأحلاماً يجري التطلّع لتحقيقها[٢].

فالاستشراف إذاً ليس مجرد رسم تخيلات مستقبلية يضيف بها الإنسان إلى معارفه ويرضي بها النزعة البشرية التوّاقة إلى كشف ستر الغيب، وهو لا يقف عند حد إعمال الفكر والخيال واستخدام الحساب والقياس لبرامج المستقبل وآفاقه كافة وبلورة نقاط الالتقاء التي تميز بين الأساسي والثانوي، والتي تنتشل ما هو علمي مما هو دون ذلك، والتي تغلّب نظرات تتسم بالشمول والإحاطة على تلك التي تتصف بالجزئية ويشوبها القصور... إن الاستشراف يتجاوز ذلك إلى تناول مشاهد المستقبل وتوقعاته المطروحة في أذهاننا، وإلى إعادة قراءة الواقع بكل جوانبه، والحضارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالقدر الذي يخدم إمكانية التعرف على ما يقدر أنه «وضع مرغوب»، وعلى آليات الوصول إلى ذلك[٣].

وبهذا نفرق بين التنبؤ بالغيب الذي يحدد المسار الذي ستتخذه الظاهرة بشكل حاسم، وبين الدراسة المستقبلية التي لا تزعم ذلك أبداً، وإنما تسعى لاستعراض

---

(١) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، د. أحمد زكي بدوي، ص ١٧١.
(٢) الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج الإسلامي، د. أحمد صدقي الدجاني، مقال في مجلّة المستقبلية، العدد ٢، ص ١٧.
(٣) مستقبل الأمة العربية.. التحديات والخيارات، خير الدين حسيب وآخرون، ص ٤٠.

الاحتمالات المختلفة وشروط تحققها كما نفرق بينها وبين التخطيط الذي يلتزم بمستقبل محدد ويكون مداه قصيراً غالباً، كما نفرق بينها وبين الدراسات الاستراتيجية التي تقوم على تحديد هدف ثم البحث عن الأدوات التي يمكن بها تحقيق ذلك الهدف.

وهذه الدراسات تتفاوت في أهدافها؛ فقد تكون بهدف توعية المجتمع وتوجيهه، وذلك بإطلاع القُوَى الفاعلة في المجتمع على متطلبات تحقيق إحدى الصور المأمول فيها.

وقد تكون مقدمة لجهة رسميّة لتتبنى على ضوئها قرارات وتوجهات معينة.

وعلى كلٍّ؛ فالدراسات المستقبليّة أمرٌ لا غنى عنه لكل المجتمعات، فهي تنبهنا إلى صور المستقبل المحتملة والممكنة، وهي تشير إلى جوانب ومصادر للخطر غير متوقعة اليوم، كما تشير إلى مصادر للقوة والحيويّة ليست ظاهرة اليوم أيضاً، وهذا كله يستثير الإرادة الإنسانية ويحفزها إلى الإقدام، وينبهها إلى أن مشاكل المجتمعات تتخطّى هموم الحاضر الثقيلة، وأن علينا أن لا نكتفي بمواجهة ما هو عاجل، بل نضع في حسباننا تحديات المستقبل وأزماته، ونعمل على التهيؤ لمواجهتها والحيلولة دون وقوعها، ونعمل على استكشاف مسارات جديدة تحقق التنمية الشاملة والمتواصلة[1].

المسلمات والمبادئ الأساسيّة للدراسات المستقبليّة:

الدراسات المستقبلية تقوم فكرتها على عدد من المسلَّمات والمبادئ والفرضيات الأساسية، التي ينطلق منها ويتشكّل من خلالها نظريات هذه الدراسات، والتي يمكن بفهمها معرفة مدى منطقية هذه الدراسات ومعقوليتها.

(١) العرب والعالم، ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، الدكتور علي الدين هلال وآخرون، ص ٢٦. رؤى تخطيطية، ص ١٣٣.

وأهم هذه المبادئ والمسلمات:

١ - أهمية الزمن الحاسمة:

ويتّضح ذلك إذا تذكّرنا أن مشكلات الحاضر لم تظهر فجأة، بل هي تجمّع وتراكم لمشكلات سنوات كثيرة ماضية، والمشكلات العويصة، والأزمات الكبيرة هي المشكلة الصغيرة التي أهملناها سابقاً والتي كان يمكن التعامل معها بشكل أيسر وأسهل، وفي المقابل يمكن لتغيير بسيط يتم اليوم أن ينتج تحسيناتٍ رئيسة في السنوات القادمة، والإشكال أنّ كثيراً من الناس لا يتنبّه للمشكلة إلاّ حينما تتأزم وتتفاقم، وهذا ما يجعل للزمن أهمية كبيرة؛ لأن الزمن هو الذي يجعل الأشياء سهلة الإنجاز أو مستحيلته.

وما المستقبل إلا الحاضر بمدخلاته، مضافاً إليه عامل الزمن، وما ينجم عن تفاعله باحتمالاته مع المدخلات من تغيرات[(١)].

٢ - وحدة الكون وترابطه:

من أساس التفكير المستقبلي: أنّ الكون قطعة واحدة مترابطة، وبذلك لا يمكن الفهم الكامل لأي وضع أو موضوع منفرد بدون أن يؤخذ في الحسبان مكانه في الكل، وتأثّره وتأثيره في غيره، ونتائج تفاعل التأثيرات والمؤثرات على الوضع الكلي وما يؤدي إليه، فالمستقبل عدد من الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينهما بقدر التفاوت في مدخلاتها وتفاعل هذه المدخلات داخل كل خط أو احتمال[(٢)].

---

(١) المستقبليّة، إدوارد كورنيش، ص ١٩٥. الدراسات المستقبلية، ص ١١٥.
(٢) المستقبليّة، ص ١٩٤. الدراسات المستقبلية، ص ١١٥.

٣ – أهميّة الأفكار:

فتصورات المستقبل هي المخططات والمسودات التي نستخدمها في بناء حياتنا، فالبنّاء إذا أقنع الناس أنّه سيبني فعلاً بناية، فإنّه سيحصل على الأموال من الممولين، وستُشاد البناية فعلاً، فصورة المستقبل التي يحملها الناس في عقولهم تلعب دوراً حاسماً في تقرير المستقبل فعلاً.

وكما يمكن إشادة بناء إذا اعتقد الناس أنّه سَيُشاد، فكذلك يمكن إقامة عالم مرغوب فيه إذا أمكن تصوره بشكل صحيح، وكذلك فإنّ عقيدة الإنسان وفكره تصنع حاضره وتحدد نوعيّة مستقبله[1].

٤ – درجة نجاح التنبؤ يعتمد على وفرة المعلومات ودقة ملاحظة التغيرات:

فرصد التغيّر بأشكاله كافة ضروري؛ لأنّ النجاح في إدراك المستقبل مرهون بالقدرة على إدراك عناصر التغيّر، وعلاقتها ببعضها بعضاً.

وبيان ذلك: أنّ المستقبل بمعنى الفترة الزمنية التي لم تأتِ؛ لا وجود له؛ لأنّه إذا وجد صار حاضراً، ولم يعد مستقبلاً، إنّما المستقبل الذي يُدْرس هو ما سيكون عليه موضوع ما، أو وضع ما في فترةٍ قادمة، وهذا الوضع أو الموضوع إنّما يتكوّن من وضعه اليوم، وبذلك فأفكارنا عن المستقبل تنبثق من مفاهيمنا عما كان عليه العالم في الماضي وكيف رأيناه يتغيّر، ولذا تتفاوت درجة القدرة على التنبؤ بالمستقبل بين المجتمعات، فالمجتمعات المتقدمة بحكم ما توفر لها من معلومات ومعطيات عن نفسها؛ أقدر من المجتمعات النامية على رؤية مستقبلها.

---

(١) المستقبليّة، ص ٢٠٤. رؤية مستقبلية للتربية والتعليم، محمد أحمد الرشيد، ص٣٠.

فوفرة البيانات ودرجة مصداقيتها ودقتها تساعد على ترشيد التفكير المستقبلي، وجعله أكثر صدقاً[1].

٥ - إمكانية الخطأ فيها لا يمنع الاستفادة منها :

فالتنبؤات بأحوال الحياة الإنسانية عرضة جداً للخطأ؛ ولذا كثيراً ما يثبت خطأ التنبؤ أو الدراسة، ولكنها مع ذلك أفضل من عدم وجود أي دراسة أو تنبؤ.

والسبب في احتمالية الخطأ وروده إضافة إلى كونه جهداً بشرياً قاصراً؛ أننا لا يمكن أن ندرك جميع أحوال الحياة الإنسانية، أضف إلى ذلك أنّ معرفتنا بالعالم نستخلصها من تجربتنا ومفاهيمنا ومشاعرنا، فالإنسان يدرك أنّ الشمس ستشرق صباح اليوم التالي من خلال تجربته المتكررة، وهذه التجارب والملاحظات عرضة للخطأ، وزيادة على ذلك فإننا نعتمد في معرفة الماضي على روايات الآخرين التي قد لا تكون دقيقة.

ولكن هذا الخطأ في التنبؤ والدراسة لا يمنع الاستفادة منها، ومثال ذلك الأرصاد الجويّة التي يرد فيها الخطأ بدون شك، ولكن يعير الناس اهتمامهم بها لأهميتها، ويوضح هذا أن المستقبل الذي تدرسه هذه الدراسات ليس هو الغيب الذي قدّره الله والذي اختص بعلمه، بل هو نهج الحياة التي يريد الإنسان أن يصوغ وجوده وَفْق متطلباتها، والتي يريد أن يحياها أولاده في الغد[2].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٩١ . الدراسات المستقبلية، ص ١١٤ - ١١٥ . مدخل إلى الدراسات المستقبليّة، ص ٢٨- ٢٩ .

(٢) المستقبليّة، ص ١٨٨ . رؤية مستقبلية للتربية والتعليم، ص ٣٥ .

تسميات الدراسات المستقبلية:

لما كانت بداية هذه الدراسات غير عربيّة فإنها ترجمت بعدة ترجمات تحاول أن تأتي باللفظ المعبّر عن المراد بدقة.

وقد شاع لهذه الدراسات في اللغة الإنجليزية عدة أسماء هي: (Futuroloqy) وترجمتها النصيّة: علم المستقبل، و (Studying the Future) وترجمتها: دراسة المستقبل، و (Futurism) وترجمتها: المستقبلية.

وقد انتقد بعض الباحثين تسميتها بالعلم، كما انتقد ترجمة هذا الفن إلى الدراسات المستقبليّة، وبَيّن تعدد المصطلحات العربيّة الدالة على هذا المفهوم؛ كاستشراف المستقبل، والدراسات الارتياديّة، وتشوّف المستقبل، ورؤية المستقبل، وصنع المستقبل، والمستقبليات[١].

وحاول بعض الباحثين أن يجعل الدراسة المستقبليّة على مراحل ويطلق على كل مرحلة منها لقباً من الألقاب السابقة أخذاً من دلالته اللغوية[٢].

وقد أجرت جمعيّة المستقبل العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية استفتاءً لأعضائها حول المصطلح المفضّل لهذا الحقل، فكانت أغلبيّة الأصوات على مصطلحين هما: دراسة المستقبل، وبحث الأمور المستقبلية، وأما بقيّة المصطلحات وهي: تحليل الأمور المستقبلية، والريادات المستقبلية، والتنبؤ، وعلم المستقبل؛ فلم تحظ بأغلبية.

---

(١) انظر: مفهوم وموضوع مصطلح المستقبليّة للدكتور محمد بريش، مجلّة المستقبل العربي، العدد ٤٤. وندوة الدراسة المصطلحيّة والعلوم الإسلامية (٢/ ٧١٨).

(٢) الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج الإسلامي، مقال في مجلّة المستقبلية، العدد ٢، ص ٣٦.

كما أن تسمية (دراسات المستقبل) هي التسمية التي اختارتها أمانة الحكومة السويدية[١].

وأما الدراسات والبحوث العربية فقد انتشرت بينها ثلاثة أسماء هي:

علم المستقبل، واستشراف المستقبل، والمستقبلية.

ولعل مصطلح استشراف المستقبل هو السائد في مختلف الأدبيات والأبحاث والدراسات[٢]، يليه مصطلح: دراسة المستقبل، إلا أن مصطلح الاستشراف يستعمله بعض الباحثين قاصدين به منهجاً من مناهج دراسة المستقبل، وهو منهج التحليل المستقبلي الذي يقوم بإجراء مجموعة من السيناريوهات[٣]، فيكون استعمال مصطلح (الاستشراف المستقبل) مُرْبكاً لاحتماليّة مدلوله. ومهما يكن فإن تسمية هذا النوع من البحوث بالدراسات المستقبليّة صار من أشهر الألقاب عليه، ولا يرد عليه محظور إطلاق العلم على ما لا يمكن العلم به قطعاً.

أنواع الدراسات المستقبليّة:

يميّز الباحثون في مجال الدراسات المستقبليّة بين ثلاث صور من المستقبل: مستقبل متوقّع، ومستقبل ممكن، ومستقبل مرغوب فيه.

فالمستقبل المتوقّع: هو المصير الذي يتوقع أن يؤول إليه واقع معين في ظل ظروف ومعطيات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة.

---

(١) المستقبلية علم وفن، ص ٤٨٦.

(٢) حاجتنا إلى علوم المستقبل، محمد بريش، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٤٤، ص٤٥. نحو علم لدراسة المستقبل، ص ٨١.

(٣) مستقبل الأمة العربية، ص ٧٧.

وفيه يكون سؤال الباحث: ما هي صورة المستقبل المتوقع؟ أو: أين سنذهب؟

والبحث فيه ودراسته يعتمد الاستقراء، إذ يعمد الباحث إلى جمع البيانات والمعلومات وتحليل اتجاهات المتغيّرات ونحوها ليتوصل بها إلى تنبّؤات مستقبليّة باستعمال التحليل الإحصائي وتكوين النماذج.

والمستقبل الممكن: هو المصير الذي يمكن أن يؤول إليه هذا الواقع في حال التدخّل لتغيير الظروف والمعطيات التي يعيشها، وهو يمثّل البدائل التي يمكن حصولها في المستقبل في حال تدخّل معين.

وهو كذلك يعتمد الاستقراء.

ويطلق على هذين النوعين: الدراسات الاستكشافيّة، أو الاستطلاعيّة.

أما المستقبل المرغوب فيه: فهو المصير الذي تأمل الأمّة أن تصير إليه بعد إحداث تغييرات في ظروف الواقع ومعطياته العامة.

والبحث فيه ينطلق من ترتيب الأهداف الأساسية وَفْقاً لأهميتها ترتيباً تسلسليّاً، وهنا تتدخّل القيم والاعتقادات في تحديدها، ثم تحدد الأعمال المطلوبة لتحقيق كل هذه الأهداف، ويطلق عليها الدراسات الاستهدافيّة أو المعياريّة[١].

ولكل نوع من هذه الأنواع أساليب في البحث توصل إليه، فبينما تبدأ الدراسة في البحوث الاستطلاعية، أو الاستكشافية من الحاضر، لتصوغ منه صورة المستقبل المتوقعة

---

(١) الواقع والمستقبل: من المفرد إلى الجمع، للدكتور عز الدين البوشيخي، بحث مطبوع ضمن ندوة (نحو فقه سديد لواقع أمتنا المعاصر) (٢/ ٢٩٠ - ٢٩١). الدراسات المستقبلية، للدكتور طارق عامر، ص ٩٥ - ٩٦.

أو الممكن تحقيقها؛ نجد أنّ البحوث المعيارية أو الاستهدافية تبدأ أوّلاً برسم صورة المستقبل المرغوب في تحقيقه، ومنها تنتقل إلى الحاضر لتحدّد التغييرات المطلوبة.

أساليب الدراسات المستقبلية:

تتنوّع أساليب البحث التي استخدمها الباحثون في دراسة المستقبل تبعاً لمناهج الباحثين، وطبيعة المادة العلميّة المتوفرة لدى الباحث، وللجوانب التي تركّز على دراسة مستقبلها، ولا تزال هذه الأساليب تتطوّر ويضاف إليها ما يقوي نتائجها ويتلافى بعض القصور فيها، وسأعرض هنا أبرز أساليب الدراسة المستقبلية وأشهرها ببيان فكرتها المركزية، دون تفصيل تقنياتها ومراحلها، وذلك لتقديم التصوّر السليم لهذا النوع من الدراسات.

فمن هذه الأساليب:

١ - استقراء الاتجاهات:

ويعتمد هذا الأسلوب على أنّ الاتجاهات التي ثبتت في التاريخ القريب سوف تستمرّ في المستقبل، ويفترض هذا الأسلوب أنَّ القوى التي كانت تؤثر في تشكيل الاتجاه في الماضي؛ سوف يستمرّ تأثيرها في المستقبل.

ومثال ذلك: أنّه إذا كان تعداد سكان العالم ينمو بمعدّل ١,٧٪ سنوياً؛ فإنّنا يمكن أن نستدل من ذلك على أن سكان العالم سيتضاعفون خلال الأعوام الأربعين المقبلة، وهذا وإن لم يكن دقيقاً إلا أنه يعطينا تصوراً كمّياً قد لا يكون بعيداً عن الواقع المستقبلي.

ونقطة ضعف هذا الأسلوب هو افتراضه أنّ القوى المؤثرة في الماضي سيستمرّ تأثيرها في المستقبل بنفس الدرجة، ولذا ابتكرت أساليب فنيّة تعتمد الطرق الإحصائية تستقرئ

الاتجاهات وقوة تأثيرها بكفاءة عالية، واستعمال هذه الأساليب يساهم في علاج هذا الضعف في هذا الأسلوب[١].

٢ - التشاور المتميّز (تقنية دلفي):

وقد اشتق اسمها من معبد يوناني قديم هو معبد دلفي (Delphi) الذي كان الكهنة يمارسون فيه طقوسهم لاكتشاف المستقبل.

ويهدف هذا الأسلوب إلى تحديد الاحتمال الأقوى بين عدد من الاحتمالات الخاصّة بظاهرة معيّنة وتبيان أكبر عدد ممكن من الدلائل المساندة لهذا الاحتمال، ويكون ذلك بواسطة عدد من الخبراء الذين يطلب منهم محاولة التنبؤ وإعادة المحاولة عدداً من المرات، ويزودوا عقب كل محاولة بتغذية راجعة عن نتائج المرحلة السابقة؛ بغيةَ الحصول على أغلبية في الرأي حول صورة مستقبلية واحدة.

وحقيقة هذا الأسلوب محاولة الحصول على اتفاق في الرأي بين مجموعة من الخبراء في تصور المستقبل عبر محاولات متعددة، وتشاور متكرر[٢].

٣ - المشاهد (السيناريو):

وتقوم فكرة هذا الأسلوب على محاولة استعراض كل الاحتمالات ومحاولة التنبؤ بما سيترتب على كل احتمال دون أن يعنى بالترجيح بين الاحتمالات.

---

(١) الدراسات المستقبلية، الدكتور طارق عبد الرؤوف عامر، ص٨١.

(٢) مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، الدكتور وليد عبد الحي، ص ٧٤. الدراسات المستقبلية، الدكتور طارق عامر، ص ٨٠.

فالباحث لا يسعى إلى التنبؤ بما سيحدث تحديداً كما في الأساليب السابقة بل يقدم عدداً من الفرضيات وما سيترتب عليها .

ولبناء السيناريو يحتاج الباحث إلى تحديد الظاهرة التي يريد دراستها ، والأطراف المعنية ، ثم وضع كل احتمال لكل طرف ، وتحديد التداعيات التي يفترض أنها ستترتب على كل خطوة ، ثم ربط التداعيات المختلفة ببعضها بعضاً ، حيث إن كل تداعٍ سيترك آثاره على غيره .

وقد تطوّرت هذه الفكرة بالاستفادة من العلوم التطبيقية المتعلقة بنظريّة الاحتمالات[1] .

وبهذا الأسلوب يمكن التنبه إلى المشكلات المحتملة الظهور ، وتجنب الوقوع فيها ، ويساعد في التعبئة والاستعداد للفرص المتاحة .

٤ - المحاكاة :

وهي افتعال وضعيّة تتشابه مع واقع موجود فعلاً بقدر كبير ، ومن خلال دراسة هذه الوضعيّة المفتعلة يمكن التنبؤ بما سيكون عليه الحال في الواقع الفعلي .

فلو أردنا أن نتنبأ بسلوك برلمان لدولة معينة ؛ فإننا نقوم بدراسة ذلك البرلمان من حيث عدده ، ونمط التيارات فيه ، والشخصيات المركزيّة ، ثم نقوم باختيار أشخاص يتقمصون أدواراً تمثيلية ، من خلال تزويدهم بأكبر قدر متوفر من المعلومات عن الأفراد والكتل التي سيحاكونها .

---

(١) مدخل إلى الدراسات المستقبلية ، ص ١١٩ .

ويمكن الاستعانة بالحاسب الآلي في إجراء المحاكاة خاصّةً في الوضعيات التي يصعب فيها بناء نماذج محاكاة من الأفراد؛ نتيجة التعقيد والشموليّة للظاهرة محل الدراسة[١].

٥ - النماذج:

والنموذج بناء نظريّ نحاكي من خلاله بنية موضوع يراد دراسته، فنضع مثلاً نموذجاً يحاكي بنية عمل منظمة سياسية وآليته، وذلك بتحديد العلاقات بين مكونات النموذج عبر تفاعلاتها المختلفة، ليكون ذلك مقدمة لسلسلة من الافتراضات القائمة على أساس تغير في أي جزئية أو تغير في العلاقة بين المكونات، أو البيئة المحيطة بها، ثم ترجيح أحد هذه الافتراضات، انطلاقاً من المعطيات المتوافرة، للخروج بصورة مستقبلية[٢].

وهذه الأساليب وغيرها من أساليب الدراسة المستقبلية يمكن فرزها إلى مناهج، وقد حاول عدد من الباحثين ذلك، ومنهم من قسم الأساليب إلى ثلاثة:

١ - أساليب إسقاطية، مثل: استقراء الاتجاهات.

٢ - أساليب حدسيّة، مثل: التشاور المتميز، والمشاهد.

٣ - أساليب النمذجة، كالمحاكاة وبناء النماذج.

ولا شك أن تعدد الأساليب المستخدمة في دراسة ظاهرة ما، والمزج بين عدد من المناهج، يؤدي إلى نتائج أفضل مما لو جرى الاعتماد على أسلوب واحد فقط[٣].

---

(١) مدخل إلى الدراسات المستقبلية، ص ٨٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٤.

(٣) الدراسات المستقبلية، ص ٨٨.

ملخص الفصل الأول: مفهوم الدراسات المستقبليّة

كانت بدايات ظهور دراسات المستقبل في النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي، وقد تزايد الاهتمام بها حتى أنشئت لها معاهد ومؤسسات علمية، وأوليت عناية كبيرة.

ودراسة المستقبل قد تكون للأفراد والمؤسسات الصغرى؛ كدراسات الجدوى الاقتصادية، وقد تكون لدراسة مستقبل المجتمعات وهذا هو موطن البحث.

ويمكن أن تعرّف الدراسات المستقبليّة بأنّها: مجموعة من الدراسات والبحوث التي تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في إيجاد هذه الاتجاهات أو تحديد مسارها.

وهي دراسات تتضمن توقعات يحتمل حدوثها وبدائل وخيارات يجرى التطلّع لتحقيقها، وشروطاً لتحقيق هذه البدائل والخيارات.

وقد تكون الدراسة هادفة لتوعية المجتمع وتوجيهه عن طريق اطلاع القوى الفاعلة في المجتمع على متطلبات تحقيق إحدى البدائل والصور المأمولة.

وقد تكون لدول أو جهات رسمية لتتبنى على ضوئها قرارات وتوجيهات معيّنة.

والدراسات المستقبلية تنقسم إلى: دراسات استكشافية (أو استطلاعية) تهدف إلى محاولة معرفة صورة المستقبل المتوقع والمستقبل الممكن وهو البدائل التي يمكن حصولها في المستقبل في حال تدخّلٍ مُعَيّن.

ودراسات استهدافية (أو معيارية) تهدف إلى بيان المصير الذي تأمل الأمّة أن تصير إليه بعد إحداث تغييرات في ظروف الواقع ومعطياته.

الفصل الثاني:

مشروعيّة الدراسات المستقبليّة

الدراسات المستقبليّة علم يعتمد الواقع ويتعامل مع المعلومات في إطارٍ منهجيّ علمي، فليست هروباً من الواقع للخوض في واقع محتمل، بل هي دراسة تتفادى الأزمات وتقدّم الحلول، وإذا لم تهتم الأمة بقضايا المستقبل، ولم ترسم المسار الصائب الذي عليها سلوكه؛ فإنها قد جانبت الحكمة والاتزان ووقعت في ضرب من الخلل.

ويتأكد هذا عندما نعلم أنّ الأحداث والوقائع التي يفاجأ بها المجتمع العالمي ليست أموراً طارئة أو مبهمة مهما كانت مجالاتها وغرابتها، وإنما هي أحداث متصلة الحلقات يستوعب ترابطها من لديه القدرة على الربط والاستنباط.

وإذا تأملنا السعي الحثيث والتنافس بين الأمم في تحقيق أهدافها والسيطرة على الآخرين وفرض نفوذها وتوجهاتها الفكرية وأنماطها الاجتماعيّة؛ أدركنا أهمية رسم خطط المواجهة، وطرق النهوض.

ويكفي الاطِّلاع على شبكة المعلومات (الإنترنت) للتأكد من الانتشار الواسع للمراكز والمراصد والمعاهد والمؤسسات التي تعنى بالدراسات المستقبليّة، بل إن دول العالم تعتمد على هذه النوع من الدراسات في وضع خططها في مختلف القطاعات وتحديد علاقاتها مع مختلف الدول وكيفية التعامل معها[١].

ومع أنّ الدراسات المستقبليّة ليست إلا علماً ظنياً، محتملاً الصواب والخطأ؛ فإنها مع ذلك مفيدة حتى في حال خطئها، ولذا يقول أحد رواد هذه الدراسات: (في معالجة أمور المستقبل.. فإنّ النظريات لا تحتاج إلى أن تكون صحيحة مائة في المائة لتكون

(١) انظر: إطلالة على دراسات المستقبل ص ٢١، ٦٤. والدراسات المستقبلية، ص ٣٠ - ٣٥. محاضر ندوة نحو فقه سديد لواقع أمتنا المعاصر (٢/ ٢٨٩).

مفيدة إلى أبعد الحدود، حتى الأخطاء لها فوائدها . . . إن الخرائط التي رسمها للعالم جغرافيو العصور الوسطى كانت أبعد ما تكون عن الدقّة، وكانت مليئةً بالأخطاء . . ولكن من دونها لم يكن من الممكن لعظماء المكتشفين أن يكتشفوا الدنيا الجديدة، بل لم يكن من الممكن أن تُرسم الخرائط الحديثة والأكثر دقّة)[1] .

و فيما يلي بيان لمشروعيّة الدراسات المستقبليّة وحكمها التكليفي .

أولاً: نظرة الإسلام إلى المستقبل:

لا شكّ أنّ الإسلام أولى المستقبل عناية بارزة جداً، بل تجاوز هذه الدنيا إلى ما بعدها، فالمسلم ينتظر جزاءً مستقبلياً وعده الله به، وجعل الإيمان به ركناً من أركان الإيمان، لا يصح إيمانه بدونه، قال - تعالى -: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ** ﴾ [**الحشر** : ١٨] .

والقرآن الكريم مليء بالدعوة إلى التفكّر في الأرض والسماء والأحياء والأنفس : ﴿ **قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾ [**يونس** : ١٠١] . ﴿ **أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ** ﴾ [**الأعراف** : ١٨٥] . ﴿ **وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾ [**آل عمران** : ١٩١] . ﴿ **أَوَ لَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً** ﴾ [**الروم** : ٩] .

وفائدة هذا النظر هو استجلاء الحقائق ومعرفة السنن والاستفادة منها : ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا** ﴾ [**الحج** : ٤٦] .

ومن هذا التفكّر والنظر في سنن الله - تعالى - في الخلق يستفيد الإنسان أنّ

(١) كتاب : صدمة المستقبل، ألفين توفلر، ترجمة : محمد علي ناصف، ص ٦ .

معظم التحوّلات التي تتم في هذه الحياة قائمة على معطيات الماضي والحاضر، وهذا يدعوه إلى دراستها والاستعداد لها.

والقرآن الكريم إذ يقص علينا أخبار السابقين، وقصص المرسلين، فليس ذلك للاعتبار به فحسب، بل هو أيضاً إعلام بما ستراه هذه الأمة في مستقبل الأيام، فسنن الله - تعالى - لا تحابي أحداً.

والله - تعالى - أمر بالاستعداد لما سيأتي: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ**﴾ [**الأنفال**: ٦٠].

ودراسة المستقبل ليست من أجل رؤيته بصورة محددة ودقيقة، فهذا مما استأثر الله بعلمه، وإنما هو لأجل تقديم احتمالات مشروطة يستفيد منها الإنسان؛ (لأنّه إذا علم ما يكون من حادث في المستقبل أو كائن بعد الأيام، أمكنه أن يدفع عن نفسه بعضها، لا بأن يمنع ويدفع كونها، ولكن يتحرّز منها أو يستعد لها؛ كما يفعل سائر الناس حين يستعدون لدفع برد الشتاء بجمع الدثار، ولحر الصّيف بأخذ الكن، ولسني الغلاء بالادخار، ولمواضع الفتن بالهرب منها والبعد عنها، وترك الأسفار عند المخاوف، وما شاكل ذلك، مع علمهم بأنّهم لا يصيبهم إلا ما كتب الله لهم وعليهم)[١].

ولست هنا بصدد الرد على أعداء الأديان الذين يروجون لمقالة أنّ الحضارة الإسلامية لكونها حضارة دينيّة فهي حضارة (ماضويّة) ليست قادرة على إرساء قواعد علمية لدراسة المستقبل؛ لأن بطلان ما قالوه ظاهر لكل منصف درس حضارة الإسلام وعقيدته[٢]، لكني

---

(١) تضمين من: رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء (٣/ ١٦٩)، بواسطة مجلة المستقبلية (١/ ٤٠).

(٢) انظر: استشراف مستقبل الأمّة، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ١٧.

سأسرد أمثلة قليلة تبين عناية الإسلام بالمستقبل واهتمامه به، وسأجملها في الأنواع التالية، والتي يندرج تحت كل نوع منها أدلة وشواهد.

١ - ما ورد من الاعتبار بالسنن الكونية لمعرفة المستقبل:

ومن أمثلة هذا الاعتبار: ما وقع في أول البعثة، فإنّ النبي ﷺ رجع إلى خديجة بعدما جاءه الـمَلَك يرجف فؤاده، وأخبرها خبر ما حصل له، فقالت خديجة رضي الله عنها: كلا والله ما يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرَّحِم، وتحمل الكلّ، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق.

فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل، وكان امرءاً تنصّر في الجاهليّة، وكان يكتب الكتاب العبراني، وكان شيخاً كبيراً قد عمي، فقالت له خديجة: يا ابن عمّ! اسمع من ابن أخيك، فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى، فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نَزّل الله على موسى، يا ليتني فيها جذعاً، ليتني أكون حيّاً إذ يخرجك قومك، فقال رسول الله ﷺ: أوَمخرجيّ هم؟! قال: نعم، لم يأت رجلٌ بمثل ما جئت به إلا عُودي[1].

فورقة قد استدل بالسنن الكونيّة التي لا تتبدّل على إيذاء المبلِّغ لدين الله والناصح للناس.

ومثله: ما ورد في قصّة الغلام الذي انتدبه ملك ممن كان قبلنا ليعلمه الساحر السحر وكان على طريقه إذا سلك راهب، فلما قعد للراهب وسمع منه أعجبه فكان إذا أتى الساحر مر بالراهب وقعد إليه، فبينما هو كذلك إذ أتى على دابة عظيمة قد حبست

(١) صحيح البخاري (٣)، صحيح مسلم (١٦١).

الناس، فقال: اليوم أعلم الساحر أفضل أم الراهب، فأخذ حجراً فقال: اللّهم إن كان أمر الراهب أحب إليك من أمر الساحر فاقتل هذه الدابة حتى يمضي الناس، فرماها فقتلها، ومضى الناس، فأتى الراهب فأخبره، فقال له الراهب: أي بنيّ! أنت اليوم أفضل منيّ، قد بلغ من أمرك ما أرى، وإنك سَتُبتلى، فإن ابتليت فلا تدلَّ عليّ[١].

قال القرطبي في شرحه للحديث: (نبينا ﷺ ذكر هذا الحديث كله في معرض الثناء على الراهب والغلام على جهة الاستحسان لما صدر عنهما، فلو كان شيء مما صدر عنهما من أفعالهما محرماً أو غير جائز في شرحه لبيّنه لأمته، ولاستثناه من جملة ما صدر عنهما، ولم يفعل ذلك، فكلّ ما أخبر به عنهما حجّة ومسوّغ الفعل)[٢].

٢ - اجتهادات الصحابة المبنيّة على استشراف المستقبل:

ومن أمثلة هذا: أنه لما فتح المسلمون أرض السواد[٣] أراد عمر - رضي الله عنه - أن يقسمها بين الفاتحين غنيمةً لهم، كما قسم النبي ﷺ خيبر لما فتحت، بوصفها قد فُتحت عنوة، ثم إنّه رأى أن قسمة تلك الأراضي العظيمة وما يأتي بعدها والتي تدر دخلاً عظيماً بخلاف مصلحة المسلمين في المستقبل؛ إذ يفضي ذلك إلى انتفاع قلة من المسلمين بها - وهم الفاتحون وذرياتهم - ويبقى من يأتي من المسلمين معدماً، فأوقفها وضرب عليها الخراج ليكون مورداً من موارد بيت المال ووافقه على ذلك علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما.

(١) صحيح مسلم (٣٠٠٥).
(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٧/ ٤٢٤).
(٣) هي قرى العراق وضياعها، سميت بذلك لسوادها بالزروع والنخيل والأشجار، وهم يسمون الأخضر سواداً، معجم البلدان (٣/ ٢٧٢).

أخرج البخاري أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: «لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها كما قسم النبي ﷺ خيبر»[١].

وروى أبو عبيد قال: لما فتح المسلمون السواد قالوا لعمر: اقسمه بيننا فإنا افتتحناه عنوة، قال: فأبى، وقال: فما لمن جاء بعدكم من المسلمين؟ وقال: تريدون أن يأتي آخر الناس ليس لهم شيء؟[٢].

قال ابن حجر: (عمر رضي الله عنه.. عارض عنده حسن الظن لآخر المسلمين فيما يتعلّق بالأرض خاصّة فوقفها على المسلمين وضرب عليها الخراج الذي يجمع مصلحتهم.. وروى أبو عبيد أن عمر أراد قسمة الأرض فقال معاذ: إن قسمتها صار الرّيع العظيم في أيدي القوم فيبتدرون - أي: يهلكون - فيصير إلى الرجل الواحد أو المرأة، ويأتي القوم يسدون من الإسلام مسداً فلا يجدون شيئاً، فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم، فاقتضى رأي عمر تأخير قسم الأرض، وضرب الخراج عليها لمن يجيء بعدهم)[٣].

وهذا الفعل من عمر - رضي الله عنه - فيه استشراف ظاهر لمستقبل الأمة، ورعاية لحق الأجيال القادمة في ثرواتها بعدم استنزافها من قِبَل أوّل جيل.

وكذلك ابن عباس - رضي الله عنهما - استشرف الحاجة إلى العلم، أنّ أهل العلم سيفنون، وسيحتاج الناس إلى أبناء جيله، فبذل جهده في تحصيل العلم استعداداً لذلك الزمن.

(١) صحيح البخاري (٣١٢٥).
(٢) الأموال، لأبي عبيد، ص ٥٩. المحلى، لابن حزم (٧/ ٥٦٠).
(٣) فتح الباري (٦/ ٢٥٩).

يقول - رضي الله عنه -: لـمّا قبض رسول الله ﷺ، قلت لرجل من الأنصار: هلمّ فلنسأل أصحاب رسول الله ﷺ، فإنهم اليوم كثير، فقال: واعجباً لك يا ابن عباس! أترى الناس يفتقرون إليك وفي الناس من أصحاب رسول الله ﷺ من فيهم؟! قال: فتركت ذلك وأقبلت أسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن الحديث، فعاش ذلك الرجل الأنصاري حتى رآني وقد اجتمع الناس حولي يسألوني، فيقول: هذا الفتى كان أعقل منّي[١].

٣ - ما ورد من الاستعداد لما عُلم حصوله بالرؤى الصادقة:

وهذا يفيدنا بتحديد المواقف المطلوبة لمواجهة القدر المحتوم باختيار أحد الممكنات، فإن للواقع الواحد مستقبلات ممكنة، ومثال هذا قصّة يوسف عليه السلام، فإن رؤيا الملك للبقرات السمان والسنبلات الخضر أوَّلها بسنين مخصبة، والعجاف واليابسات بسنين مجدبة، وابتلاع السمان بأكل ما جمع في السنين المخصبة في السنين المجدبة[٢].

هذا تعبير الرؤيا ومضمونها أن الملك سيواجه مستقبلاً يهلك فيه الناس جوعاً، فأمامه خياران؛ الأول: أن ينتظر حصول ذلك، والثاني: أن يتخذ تدابير لهذا القحط المقبل.

فكان موقف يوسف - عليه السلام - تحديد التدابير لمواجهة القحط بترك ما حُصِد في سنين الخصب في سنبله لئلا يأكله السوس، وهذه نصيحة منه وليست من تعبير الرؤيا[٣].

---

(١) الطبقات، لابن سعد (٢/ ٣٦٨).
(٢) تفسير البيضاوي (١/ ٤٨٦).
(٣) انظر: المرجع السابق.

فهنا تدخل يوسف - عليه السلام - لاختيار بديل مستقبلي، وهذا نوع من استشراف المستقبل؛ بتحديد بديل مناسب يسعى للاستعداد له.

٤ - أن باب سد الذرائع مبناه التطلع للمستقبل:

وحقيقة سد الذرائع تحريم أمر مباح لما يفضي إليه من مفسدة[١]، والإفضاء أمر غيبي، وقد لا يعلم تحققه قطعاً، وإنما هو نظر إلى مآلات الأمور بحسب العادة الجاريّة، وهذا نوع من الاجتهاد المبني على التطلع لما سيكون.

ويقرب من هذا ما روته عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «لولا أنّ قومك حديثو عهد بجاهليّة فأخاف أن تنكر قلوبهم لهدمت الكعبة وبنيتها على قواعد إبراهيم»[٢].

فقد بيَّن النبي ﷺ أن تركه لهذا العمل للمفاسد التي تترتب عليه، فاختار إبقاء الكعبة دون تغييرها، وهذا تدخل في اختيار بديل مستقبلي مناسب بعد دراسة المستقبلات الممكنة.

٥ - إخبار الشارع عن المستقبل وما يجب فيه تنبيه على استشرافه والاستعداد له:

فقد جاء في الشرع أنواع كثيرة من الإخبار عن المستقبل؛ كفتح بلاد كسرى وقيصر وإنفاق كنوزها في سبيل الله، وأن عثمان - رضي الله عنه - تصيبه بلوى، وأن عماراً - رضي الله عنه - تقتله الفئة الباغية، وكيف يفعل الدجال في آخر الزمان، وأنّه في أيام مكثه تختلف بعض الأيام في طولها، وأخبرهم بكيفيّة صلاتهم إذا أدركوا ذلك الأوان

(١) الموافقات للشاطبي (٣/ ٢٥٧). وانظر: شرح الكوكب المنير (٤/ ٤٣٤).
(٢) صحيح البخاري (١٥٨٤)، صحيح مسلم (١٣٣٣).

إلى غير ذلك من الأخبار.

فهذه أخبار كثيرة صادقة؛ لورودها على لسان الشارع، وهي ترسم مستقبلاً معيناً، وتنبّئ بحصول أمور خاصّة، وإنما جاءت بذلك ليستعد المؤمن لها بما يجب عليه في حينها، مع أن بعضها تضمَّن أيضاً واجب الوقت وهذا من رحمة الله بعباده.

٦ - تكليفات الشرع لمن حضر بعض وقائع المستقبل دليل اهتمام الشارع به:

فالشارع كما أخبر عن بعض الحوادث المستقبليّة، فإنه كلف من أدركها أو حضرها بتكليفات؛ فمن ذلك: ما رواه أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يوشك الفرات أن يحسر عن كنزٍ من ذهب، فمن حضره فلا يأخذ منه شيئاً»[(١)].

وعن حذيفة - رضي الله عنه - أنّ رسول الله ﷺ قال: «لأنا أعلم بما مع الدجّال، معه نهران؛ أحدهما ماء أبيض، والآخر نار تأجج، فإمّا أدركه أحدٌ فليأت النهر الذي يراه ناراً وليغمّض ثم ليُطأطئ رأسه فيشرب منه فإنّه ماءٌ بارد»[(٢)].

وأمثلة ذلك كثيرة تدل على اهتمام الشريعة بالمستقبل والاستعداد له بما يناسبه.

٧ - الإِذن بالتهيؤ للمستقبل المتوقع:

فقد أذن الشرع بالاستعداد لمستقبل يتوقع حصوله؛ كتدبير النفقات، وادِّخار الأقوات، وإعداد العدة لمواجهة العدو ونحو ذلك.

قال - تعالى -: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ**﴾ [**الأنفال**: ٦٠].

(١) صحيح البخاري (٧١١٩)، صحيح مسلم (٢٨٩٥).
(٢) صحيح مسلم (٢٩٣٤).

وكان النبي ﷺ يحبس من أموال بني النظير قوت سنةٍ نفقةً، ثم يجعل الباقي في سبيل الله[1].

وأذن النبي ﷺ في غير وقت المجاعات في ادِّخار لحوم الأضاحي ما شاء المضحي وقال: «كلوا وتصدقوا وادَّخروا»[2].

وقد أقرَّ النبي ﷺ بعض أصحابه لـمّا بحث عن الدجال وسأل عنه[3]، وهو أمرٌ مستقبلي، دليل على مراعاة الشرع الإسلامي للمستقبل واهتمامه به.

٨ - أنّ هذه الدراسات تتضمن مصلحة، والشرع يأمر بكل ما فيه مصلحة:

فالشريعة الإسلامية جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والقول الجامع أنَّ الشريعة لا تهمل مصلحةً قط)[4].

قال ابن القيم: (ومن له ذوق في الشريعة، واطِّلاع على كمالاتها، وأنها لغاية مصالح العباد في المعاش والمعاد، ومجيئها بغاية العدل الذي يفصل بين الخلائق، وأنّه لا عدل فوق عدلها ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح؛ تبيّن له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها وفرع من فروعها.. قال ابن عقيل: السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي..)[5].

ومن تأمّل كثيراً في أفعال الصحابة وجدها عملت لمصلحة الأمة ولم يكن في

---

(١) صحيح البخاري (٥٣٥٧).
(٢) صحيح مسلم (١٩٧١).
(٣) صحيح مسلم (٢٩٣٩).
(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٤٤).
(٥) الطرق الحكمية، ص ١٠، ٢٠.

خصوصها نص شرعي؛ كتحريق المصاحف، ووضع الديوان، والسجن، وغير ذلك[1].

ومقتضى الحكمة وإعمال المصلحة تقدير العواقب، والاستعداد لما هو آت في مستقبل الأيام، (إذ الحكيم هو الذي يبيّن أسباب الأمور ويمهّد لعواقبها، وإنما يُحمد العلماء بحسن التثبت في أوائل الأمور، واستشفافهم ما تجيء به العواقب، وبقدر تفاوتهم في ذلك تستبين فضائلهم، وأما معرفة الأمور عند تكشّفها فذلك أمر يعتدل فيه الفاضل والمفضول، والعالمون والجاهلون)[2].

ودراسة المستقبل هو باب البناء والإصلاح، وهو الذي يحرض على العمل المثمر، ويقي - بإذن الله - من الوقوع في كثير من الإشكالات، ومن هنا لم يكن غريباً عن التشريع الإسلامي.

ثانياً: الحكم التكليفي لدراسات المستقبل:

تبيّن مما تقدّم أنَّ النظر إلى المستقبل ودراسته ليس أمراً غريباً عن الإسلام، كما ظهر مما قدمته أنّ الدراسة المستقبليّة أمرٌ مشروع في الجملة، وكل أمر مشروع فإنّه يتفاوت حكمه التكليفي بحسب الحاجة إليه. والظاهر لي أن حكم الدراسات المستقبليّة في هذا العصر أنّه: فرض كفاية، كسائر ما تحتاجه الأمّة.

ومعنى كونه فرض كفاية: أنّه يجب على الدولة المسلمة إعداد دراسات مستقبليّة، أو تكليف جهة موثوقة تتولاها بحيث تحصل الكفاية بعملها، كما يجب على الأمّة

(١) انظر: رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، للشنقيطي، ص ١٧٥ - ١٧٦. المصلحة العامة من منظور إسلامي، لفوزي خليل.

(٢) رسالة المعاد والمعاش، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، ص ٩١.

بمجموعها إعداد دراسات مستقبليّة توجه القوى الفاعلة فيها إلى فعل ما يجب عليها، وبذل جهدها في إعداد الكوادر القادرة على ذلك.

فإنّ فرض الكفاية هو كل ما يكون المقصود منه حاصلاً بفعل بعضهم، وهو منوط بغلبة الظن؛ فإن غلب على ظن المكلّف أنّ غيره لم يقم به وجب عليه أن يفعله، وإن غلب على ظنّه قيام غيره بذلك الفعل سقط عنه التكليف به[1]؛ وذلك لأنّ هذه الدراسات باتت من الحتميات التي لا يمكن الاستغناء عنها لما سبق من منافعها وأهدافها؛ من اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، واكتشاف الطاقات والموارد، وبلورة الاختيارات المتاحة وترشيد المفاضلة بينها، كما أن هذه الدراسات تقوم على مناهج بحث وأدوات درس متقنة، وتحظى بقدر عالٍ من الاحترام في الأوساط العلميّة.

ويدل على هذا الحكم ما يلي:

١ - أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب:

ولا إشكال في أنّ في الدراسات المستقبليّة حماية للأمة، وحسن تدبير لها، وإعداد للعدة على مواجهة ما تحتاجه، وكل واحد منها واجب بنفسه، ولا يتم على أحسن حال إلا بمثل هذه الدراسات.

وإذا علمنا أنّ (الأمة مجمعة على إطلاق القول بوجوب تحصيل ما أوجبه الشارع، وتحصيله إنّما هو بتعاطي الأمور الممكِّنةِ من الإتيان به)[2]؛ اتَّضح جليّاً وجوب تحصيل هذه الدراسات.

---

(١) نهاية الوصول في دراية الأصول، لصفي الدين الأرموي (٢/ ٥٧٢).
(٢) المرجع السابق (٢/ ٥٨٠).

قال ابن تيمية - رحمه الله -: (.. يجب السعي في إصلاح الأحوال، حتى يكمل في الناس ما لا بد لهم منه من أمور الولايات والأمارات ونحوها؛ كما يجب على المعسر السعي في وفاء دينه، وإن كان في الحال لا يطلب منه إلا ما يقدر عليه، وكما يجب الاستعداد للجهاد بإعداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوطه للعجز، فإنّ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)[1].

ولما بيَّن الجويني ما يجب على الولاة من النظر في أمور الرعايا، والاطلاع على الغوامض والخفايا، ووجوب التيقظ والخبرة قال: (وليس من الحزم الثّقة بمواتاة الأقدار، والاستنامة إلى مدار الفلك الدّوار، فقد يثور المحذور من مكمنه، ويؤتى الوادع الآمن من مأمنه)[2].

٢ - أن في الدراسات المستقبلية دفع ضرر عن الأمّة، ودفع الضرر واجب:

ومعلوم أن من أصول الإسلام ومقرراته وقواعده: دفع الضرر، وقد قال النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»[3]. ويدخل في عموم هذا اللفظ أن الله يوجب على عباده دفع الضرر عن أنفسهم، قال - تعالى -: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾ [**البقرة**: ١٨٥]. وقال: ﴿**وَلا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا**﴾ [**النساء**: ٢٩].

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٥٩).
(٢) غياث الأمم، ص ١٦٩.
(٣) سنن ابن ماجه (٢٣٤٠)، مسند أحمد (٥/ ٣٢٦)، سنن الدارقطني (٤/ ٢٢٨) عن عبادة بن الصامت وابن عباس وأبي هريرة، وهو بمجموعه حسن. انظر: جامع العلوم والحكم، لابن رجب (٢/ ٢٠٧). إرواء الغليل (٨٩٦).

وهذا من محاسن الشريعة وعدلها وقيامها بمصالح العباد، ولما علم إمام الحرمين بأن نظام الملك خارج للحج أفتاه بحرمة خروجه له وقال له: (أجمع المسلمون قاطبة على أن من غلب على الظن إفضاء خروجه إلى الحج إلى تعرّضه، أو تعرّض طوائف من المسلمين للغرر والخطر لم يجز له أن يغرّر بنفسه وبذويه)[1].

٣ - أن في تلك الدراسات مصلحة مهمّة، والشرع جاء بتحصيل المصالح:

فالله - تعالى - إنّما بعث الرُّسُل لتحصيل مصالح العباد، فإذا وجدنا مصلحةً غلب على الظن أنها مطلوبة شرعاً؛ لكونها فرداً من أفرادها، والعمل بالظن المعتبر واجب.

قال العز بن عبد السلام: (إذا عظمت المصلحة أوجبها الرب في كل شريعة، وكذلك إذا عظمت المفسدة حرّمها في كل شريعة)[2].

٤ - أنّ شواهد الشرع - مما سبق عرضه - تدل على الاهتمام بمثل هذه الدراسات ورعايتها،

وقد ذكر أهل العلم أنّ الاستعداد لما غلب على الظن حصوله مثاب عليه، قال ابن تيمية عن العلم بالكسوف والخسوف بالحساب: (وإذا جَوَّز الإنسان صدق المخبر بذلك، أو غلب على ظنّه، فنوى أن يصلي الكسوف والخسوف عند ذلك، واستعد ذلك الوقت لرؤية ذلك؛ كان هذا من باب المسارعة إلى طاعة الله وعبادته)[3].

فكيف بالاستعداد للواجبات من تحقيق المصالح المهمة، ودفع المفاسد الكبيرة.

---

(١) غياث الأمم، ص ١٦٤.
(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٦١).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٥٨).

٥ - ومن القواعد الفقهيّة المقررة عند أهل العلم: أنَّ التصرّف على الرعيّة منوطٌ بالمصلحة[١]، وهذا يدل على مسؤولية الدولة عن رعاية مصالح الأمة. ومن رعاية مصالح الأمة والنصح لها: إعداد الدراسات اللازمة للاستعداد لما ستقدم عليه، أو يحدث لها.

عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته»[٢].

وعن معقل بن يسار - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «ما من عبدٍ يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصحه إلا لم يجد ريح الجنة»[٣].

وهذا الواجب إذا قَصّر فيه المخاطب به، أو غفل عنه؛ فإنّه لا يعفى المجتمع كله، بل على القادر القيام بما يمكنه منه، يقول ابن تيمية- رحمه الله -: (.. وكذلك لو فرض عجز بعض الأمراء عن إقامة الحدود والحقوق، أو إضاعته لذلك، لكان ذلك الفرض على القادر عليه..)[٤].

وهذا ظاهر؛ فإنه بدون اعتباره تفسد أحوال الأمة لمجرد إعراض الوالي عن بعض الواجبات، والحال أنّ الأمة المسلمة كالجسد يعضد بعضه بعضاً، ويقيم بعضه بعضاً، والله أعلم.

(١) الأشباه والنظائر، لابن نجيم (١/ ٣٧٩). والأشباه والنظائر، للسيوطي، ص ٢٣٣.
(٢) صحيح البخاري (٢٤٠٩).
(٣) صحيح البخاري (٦٧٣١)، صحيح مسلم (١٤٢).
(٤) مجموع الفتاوى (٣٤/ ١٧٥).

ملخص الفصل الثاني: مشروعية الدراسات المستقبليّة

أولى الإسلام عناية بارزة جداً بالمستقبل، فهو يتجاوز الدنيا إلى ما بعدها، فالمسلم ينتظر جزاءً مستقبلياً وعده الله به وجعل الإيمان به ركناً من أركان الإيمان.

ودراسة المستقبل ليست تهدف إلى رؤيته بصورة محددة ودقيقة، فهذا مما استأثر الله بعلمه، ولكنها تهدف إلى تقديم احتمالات مشروطة يستفيد منها الإنسان، مثل: أن يستعد للبرد أو الغلاء بما يلزم مع أنّه لا يصيبه إلا ما كتب الله له.

وفي الدراسة جملة من الأمثلة التي تبين عناية الإسلام بالمستقبل واهتمامه به يتبيّن منها أنّ دراسة المستقبل ليست غريبة عن الإسلام بل هي أمر مشروع في الجملة.

ولما كان كل أمر مشروع يتفاوت حكمه التكليفي؛ فقد رصدت الدراسة ما يوصل إلى بيان أن هذه الدراسات فرض كفاية، فيجب على الدولة المسلمة إعداد دراسات مستقبلية لتبنّي خططها على ضوئها، كما يجب على الأمة إعداد دراسات مستقبلية توجه القوى الفاعلة فيها إلى فعل ما يجب عليها.

الفصل الثالث:

ضوابط وموجهات

للدراسات المستقبليّة

....

إن الدراسات المستقبليّة علم حديث، وهو مع حداثته ينضوي تحت العلوم التي صيغت صياغةً غربيّة، في إطار ثقافة الغرب العَلْمانية، ولأجل أن تحقق الأمة المصلحة من هذا العلم فلا بد أن تصاغ هذه الدراسات على أساس التصوّر الذي ينسجم مع هويّة الأمة وتطلعاتها، كما لا بد أن تنضبط بضوابط الشريعة الإسلامية. وضبط هذه الدراسات بضوابط الشرع، مع ما فيه من تحقيق المصلحة منها على أتم وجه؛ فهو أيضاً نافع لهذه الدراسات نفسها بما تكسبه من تنقيح وتحقيق وتمحيص لنظرياتها ومبادئها، يقول ابن تيمية: (ولذا تجد الذين اتصلت إليهم علوم الأوائل، فصاغوها بالصيغة العربيّة بعقول المسلمين، جاء فيها من الكمال والتحقيق والإحاطة والاختصار ما لا يوجد في كلام الأوائل، وإن كان في هؤلاء المتأخرين من فيه نفاق وضلال، لكن عادت عليهم في الجملة بركة ما بعث به رسول الله ﷺ من جوامع الكلم، وما أوتيته أمته من العلم والبيان الذي لم يشركها فيه أحد)[(١)].

والقاعدة الشرعية أن الحق والحكمة يؤخذان أين وجدا، (فليس في الإسلام معاداةٌ للواقع، أو محاولة للبدء من نقطة الصفر، لذا فإنَّ المنهج الإسلامي الحضاريّ منهجٌ واقعي، يعتمد على ما أنجزه الآخرون، والإسلام لا يجد غضاضةً في الاستفادة من جهود الآخرين وما يتفق مع أساليبه وأدواته وتطلعاته وأصالته الفريدة التي تتبنى ما هو خير، وتقلع عن كل ما فيه دمار وشر.

---

(١) مجموع الفتاوى (٩/ ٢٦).

وأسلمة حصاد الغرب والشرق أفضل من البدء من نقطة الصفر؛ لأنّ هذا سيمثّل تواصلاً مع العصر، ويتجاوز المرحلة البدائية)[1]، ما دام غير متعارض مع عقيدة الإسلام ومنهجه.

ولمّا كانت الدراسات المستقبليّة تقع في ميدان الثقافة الاجتماعية، فإنّ دور الشرع فيها هو النقد والتهذيب وبيان الضوابط. ومع أن الحذر الذي يحرّض على الإبداع في مناهج بديلة تتلافى ما في المناهج التي وضعها غير المسلمين من عيوب ومخالفات؛ مطلوب ومتأكد؛ لكنه لا يمنع الاستفادة من تلك المناهج والأساليب إذا ضبطت بالضوابط الشرعيّة حتى توجَد المناهج البديلة وتنضج.

كما أن هذه الضوابط يمكن أن تمثّل نواة أركان نظريّة الدراسة الإسلامية للمستقبل، التي توضع المناهج والأساليب الخاصّة بدراسة المستقبل وَفْقها.

وسأحاول في هذه الأوراق القادمة أن أعرض اجتهادات يسيرة في جمع ضوابط وموجهات أرجو أن تفيد في هذا الباب أو تقدم - على الأقل - تصوّراً لبعض ما ينبغي التنبّه له عند إعداد الدراسات المستقبليّة وَفْق التصوّر الشرعي؛ من خلال ثلاثِ مجموعات من الضوابط.

(١) تضمين من: تأملات في منهج المستقبليّة الإسلامية، د. وهبة الزحيلي. مجلة المستقبليّة، (١/١٥٩).

أولاً: ضوابط وموجهات للدراسات المستقبليّة عموماً:

وهي ضوابط تشمل جميع أنواع الدراسات المستقبليّة، سواء كانت منها الاستطلاعيّة أو المعياريّة.

١ - الانضباط بالكتابة والسنة:

فالكتاب والسنة هما المصدران الأساسان لهذا الدّين، والرد إليهما واجب على كل مسلم، كما لا يجوز معارضتهما بدليل أو رأي أو اجتهاد، قال - تعالى -: ﴿ **فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ** ﴾ [**النساء**: ٥٩].

وقال: ﴿ **ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ** ﴾. [**الجاثية**: ١٨]

ومعنى الانضباط بهما؛ أن تتسق معطيات الدراسة مع ما تطلبه الأدلة الشرعيّة. وكثير من الضوابط والموجهات القادمة أفراد لهذا المعنى.

ومن أمثلة انضباط معطيات الدراسة بالكتاب والسنة: أن تراعي الدراسة المعياريّة ضرورة قيام الأمة بدورها في نشر عقيدة التوحيد ومبادئ الحق والفضيلة؛ لأن هذا جزء من دورها المطلوب منها وهو الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر. قال - تعالى -: ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ** ﴾ [**آل عمران**: ١١٠].

وقيامها أيضاً بنشر العلم ورعايتها للعدل والتيسير ورفع الحرج ونحوها من المبادئ الشرعية.

وأن تـراعـي الدراسـة الاسـتطلاعية أنه لا يمكن اضمحلال الحق تماماً؛ لأن العاقبة لا بد لأهل الإيمان ولو طال الزمن.

ولعل فيما يلي ما يظهر كثيراً من أوجه الانضباط بالكتاب والسنة.

٢ - ملاحظة السنن الكونيّة:

(من حكمة الله - تعالى - أن أجرى الكون والحياة الإنسانيّة على سنن ونواميس تتمثّل في قوانين مطّردة تجعل الأحداث مرتبطة ببعضها ارتباط مسبب بسبب أو نتيجةٍ بمقدّمة.

وإذا كان لم يستطع أن يحقق صور الاستثمار الكثيرة التي حققها في مجال الكون إلا بمعرفته بالسنن التي فطر الله الكون عليها - كقوانين الحركة والضوء ونحوها - ممـا ارتقى بحياته الماديّة إلى آفاق لم تخطر على بال السابقين؛ فإنّ الإنسان لن يرتقي بحياته الإنسانية والحضاريّة إلا بتعرّفه على السنن التي أجرى الله عليها حركة الحياة البشريّة من أجل أن يستثمرها ويحسن التعامل معها لتستقيم حياته)[1].

ولذا فقد أمر الله - تعالى - بالنظر والتفكّر في مسيرة الماضين وهذا تنبيه على وجود السنن الكونيّة وعدم انخرامها، قال - تعالى -: **﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾** [**آل عمران**: ١٣٧]. قال: **﴿قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ﴾** [**الروم**: ٤٢]. وقال: **﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾** [**الحج**: ٤٦].

---

(١) تضمين من بحث بعنوان: حقيقة فقه الواقع، مطبوع ضمن ندوة: نحو فقه سديد لواقع أمتنا المعاصر (١/ ٣٣٨)، الدكتور عبد الرحمن الزنيدي.

قال ابن القيم – رحمه الله –: (وبالجملة فالقرآن من أوّله إلى آخره صريح في ترتب الجزاء بالخير والشر، والأحكام الكونيّة والأمريّة على الأسباب،.. ومن تفقّه في هذه المسألة وتأملها حق التأمل انتفع بها غاية النفع، ولم يتّكل على القدر جهلاً منه وعجزاً وتفريطاً وإضاعة، فيكون توكله عجزاً وعجزه توكلاً، بل الفقيه كل الفقيه الذي يرد القدر بالقدر، ويدفع القدر بالقدر، ويعارض القدر بالقدر.. لكن يبقى عليه.. أن يعرف تفاصيل أسباب الشر والخير ويكون له بصيرة في ذلك بما شهده في العالم وما جرّبه في نفسه وغيره، وما سمعه من أخبار الأمم قديماً وحديثاً)[1].

فعلى دارس المستقبل أن يتأمل هذه السنن الكونية التي تحكم الحياة البشريّة، ويخضع دراسته لها واعياً بالنتائج الحتمية المرتبة على كل اختيار حسبما جرت به السنن[2].

٣ – ملاحظة السنن والقواعد الشرعيّة:

فقد جاءت النصوص الشرعيّة مبنيةً على قوانين ونواميس وقواعد في حياة البشر يجب اعتمادها في كل دراسة مستقبلية، كما يجب أن تجعل ثوابت الشرع بعداً أساسيّاً في كل نتيجة يوصل إليها، فالمفاضلة بين الاختيارات – مثلاً – مبناها قواعد المفاضلة والموازنة الشرعيّة، وبملاحظتنا الشرعية نعرف أنَّ الأمة المسلمة تملك رصيداً إيمانياً، واستعلاءً دينياً يمثّل مورداً ضخماً لا بد من اعتباره في الدراسة المستقبلية.

---

(١) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، ص ١٤.

(٢) في كتاب (حول التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية)، للأستاذ محمد قطب: بيان لهذه السنن، وقد تناول عدداً منها في عدة مواضع من كتابه، ومما ذكره منها: أنّه لا تحصيل بغير جهد يبذل، وأنّ الله – تعالى – يعطي على الجهد في الدنيا للمؤمن والكافر سواء على قدر ما يبذلون، وأنّ النجاح ليس مقياساً للخيريّة، ص ٩٢– ١٣٤.

وإذا كنا نطلب أن تُلاحَظ السنن الربانية الكونية التي يستقرؤها المعتبرون في أحوال المجتمعات مع ما قد يعرض لها؛ فإن السنن الشرعية التي تحمل الصدق المطلق لا بد أن تُعتبر وتُلاحَظ، بل أن تُجعل المعيار الذي يقاس به صدق استنباط الباحثين للسنن الربانية.

يقول ابن القيم في بقية كلام نقلت بعضه قريباً: (ومن أنفع ذلك تدبّر القرآن؛ فإنّه كفيل بذلك على أكمل الوجوه، وفيه أسباب الخير والشر جميعاً مفصّلة مبيّنة، ثم السنّة فإنّها شقيقة القرآن، وهي الوحي الثاني، ومن صرف إليهما عنايته اكتفى بهما عن غيرهما، وهما يريانك الخير والشر وأسبابهما حتى تعاين ذلك، فإذا تأَمّلت أخبار الأمم وأيّام الله في أهل طاعته وأهل معصيته طابق ذلك ما علمته من القرآن والسُّنَّة، ورأيته بتفاصيل ما أخبر الله به ووعد به، وعلمت من آياته في الآفاق ما يدلك على أنّ القرآن حَقٌّ وأنَّ الرسول حَقٌّ، وأنّ الله ينجز وعده لا محالة، فالتاريخ تفصيل لجزئيات ما عَرَّفنا الله ورسوله من الأسباب الكليّة للخير والشر)[(١)].

وبهذه السنن الشرعية وبميزان الشرع يحكم الإنسان في اختلاف الباحثين في تفسير الظواهر وأسبابها، أو توقُّع نتائجها ومعطياتها.

وهذا من أفراد معنى أن المصدر الأساس للباحث المسلم في كل علم هو الكتاب والسنّة، وأنّ كل مصدر إنما يعتبر بهما.

وإن من أمثلة السنن الشرعية المتعلّقة بما نحن فيه ما يلي:

١ - أنّه لا يمكن حدوث تغيير في أوضاع الأمة العامّة إلا إذا حدث تغيّر في أفرادها، قال - تعالى -: ﴿**لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ**

(١) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، ص ١٤.

مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾ [**الرعد** : ١١].

٢ - أنه لا يتم الاستخلاف في الأرض والتمكين للإسلام وحصول الأمن إلا بتحقيق العبودية لله على الوجه المطلوب، قال - تعالى -: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا**﴾ [**النور**: ٥٥].

٣ - أن عاقبة الظلم ونهايته: الهلاك، قال - تعالى -: ﴿**وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا**﴾ [**الكهف** : ٥٩].

٤ - استشراء الانحراف والبعد عن منهج الله - تعالى - نتيجته عقوبة وفساد في الأرض، قال - تعالى -: ﴿**ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾ [**الروم**: ٤١].

٥ - أن غزو الأجانب للبلاد ودخولهم إليها يدمِّر أخلاقها ويقلب أوضاعها الاجتماعية، قال - تعالى - على لسان ملكة سبأ: ﴿**إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ**﴾ [**النمل** : ٣٤].

قال ابن عباس: (وكذلك يفعلون) قاله الرب عز وجل[١].

٦ - أن عداء اليهود والنصارى للمسلمين لا يتغيّر ما داموا على دينهم، قال - تعالى -: ﴿**وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ**﴾ [**البقرة**: ١٢٠].

---

(١) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (١٠/ ٤٠٥).

٧ - الأصل أنّ النصر لا يأتي إلا بعد الابتلاء، قال - تعالى -: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤].

٨ - لا بد من بقاء جماعةٍ من المسلمين على الحق، مستمرين على جهاد أعدائهم، ينتصرون عليهم في كل زمن. عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله قاهرين لعدوهم، لا يضرهم من خالفهم، حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك»[1].

٩ - أن العاقبة في كل الأحوال والظروف النصر للمتمسكين بشرع الله تعالى، ولو تأخّر ذلك، قال - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧١ - ١٧٣]. وقال: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١].

٤ - اختيار وحدات تحليل تمثّل التوجه الإسلامي:

فالملاحظ أن الدراسات المستقبليّة تسيطر عليها النزعة الغربيّة، ولذا فهي تهمل الطبيعة الإنسانية وقدراتها الإبداعية، وتفترض أن العالم تحكمه حضارة واحدة، وعلى الكل أن يسعى مستخدماً ما تحدده من مفاهيم، ليصل إلى ما أفرزته من أهداف، وهي تركز على الأبعاد الاقتصادية والماليّة مهملة ما عداها، وكذلك فهي تعمّم ما هو خاص، مثل: مشكلة السكان، ومعدل الجريمة والبطالة، والخواء الروحي وانتشار المسكرات، والتي تعمّم على المجتمعات الأخرى مع أنّها تتفاوت في وجودها، وقد لا توجد بوصفها مشكلة أصلاً.

(١) صحيح مسلم (١٩٢٤).

وهي تفرض انعدام الإرادة لدى الشعوب المسلمة وغيرها، وتنفي إمكان قيامها بدور مؤثّر، وتحدد للتقدّم مؤشرات وقيماً مأخوذةً من حضارتها، ولذا فهي تهتم بتوقعات عدد السكان دون نوعيتهم، وتهتم بالسكان دون الجماعات أو الشعوب، وتهتم بمعدلات النمو دون الوحدة أو مستوى الائتلاف، أو العدل الاجتماعي، أو القوة الإيمانية والاستعلاء الديني والحميّة والغيرة وعشق الحريّة، أو انتشار العلم والحرص على العمل الجاد، مع أن هذه الوحدات في القياس والتحليل والدراسة أهم لمعرفة المستقبل المراد والهيمنات المسيطرة عليه.

والدراسة الإسلامية لا بد أن تخرج عن هذا الإطار لتبحث وحدات تحليل وأنماط وأُطر تراها أهمَّ بالنسبة لواقعها وتحديد مستقبلها؛ انطلاقاً من مصادرها الخاصّة، ورؤاها وتوجهاتها، وواقعها والمؤثرات فيه؛ لتكون دراسة نافعة للأمة مفيدة لها، ولتتخلص الدراسة المستقبلية من استعمار النزعة الغربيّة بكل مؤثراتها[1].

٥ - لا بُدَّ أن تكون الدراسة مبنيّة على قرائن ودلائل يمكن الاعتماد عليها:

وذلك لأنها بدون ذلك تكون محض خيال لا اعتبار به، وقد قيل: لا عبرة بالتوهّم.

قال الشاطبي: (الاجتهاد في الشريعة ضربان؛ أحدهما: المعتبر شرعاً. .

والثاني: غير المعتبر، وهو الصادر عمّن ليس بعارف بما يفتقر الاجتهاد إليه؛ لأن حقيقته أنّه رأي بمجرد التشهّي والأغراض، وخبط في عماية، واتِّباع للهوى، فكل رأي صدر على هذا الوجه فلا مرية في عدم اعتباره؛ لأنّه ضد الحق الذي أنزل الله، كما قال

(١) استشراق مستقبل الأمة، د. سهيل عناية الله، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ١٧. مستقبل الأمة العربية، د. خير الدين حسيب وآخرون، ص٤٠.

- تعالى -: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩][1].

فإذ أريد قياس ومعرفة مدى قبول دراسة أو رأي فإنه ينظر إلى ما استند إليه، وما استمد منه؛ فإن كان دليلاً معتبراً وإلا فلا يُعبأ به.

ومن الدلائل والقرائن: مراعاة إنتاجات العلم، وخصائص الأشياء، وتفاوت القوّة والقدرة بينها، ومثل النظر في الدراسات السابقة، ومراعاة الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة والصحيّة، والتحالفات العالمية والعلاقات والظواهر الموجودة في الواقع ونحو ذلك مما يرصده ويهتم به كثير من خبراء الدراسات المستقبليّة المحايدين.

ويقرب منه ما يلي:

٦ - التعمُّق في فهم الواقع:

فالدراسة لا بد أن تتضمن تثبُّتاً من الواقع وفهماً دقيقاً له؛ لأن رؤية الواقع بدقَّة ينبني عليها أن تكون دراسة المستقبليّة أقرب إلى الرؤية المناسبة؛ سواء في ذلك الدراسة الاستطلاعية أو المعيارية. ومن التعمق في الواقع وفهمه أن يعرف الدارس مفرزات الواقع ويحسبها ضمن دراسته بما يقي سيئها ويستثمر حسنها، وكثيراً ما يكون التعرّف على الاتجاهات الراهنة السائدة والبازغة والمضادة للسائد؛ مفتاحاً لفهم الاتجاهات المحتملة في المستقبل.

ومع أن جزءاً من المستقبل لن يكون مجرد انعكاس للماضي والحاضر، إلا أنهما يشكّلان جزءاً هاماً منه، فهما المدخل الرئيس إلى كل مستقبل[2].

---

(١) الموافقات (٤/ ١٦٧).

(٢) في كتاب: كيف تفكر النخبة العربيّة في تعليم المستقبل، للدكتور ضياء الدين زاهر، ص٥٤: عرض موجز لتعامل الخطابات المستقبلية المعاصرة مع الماضي والحاضر في كونه محكوماً بهما، أو منقطعاً منهما. وانظر: رؤية مستقبلية للتربية والتعليم، محمد أحمد الرشيد، ص٣٣.

وفي السيرة النبويّة شواهد كثيرة للتعامل مع مفرزات الواقع، منها:

أن النبي ﷺ يوم الحديبية لما أرسلت إليه قريش رجلاً من بني كنانة ليأتيه، قال: هذا فلان، وهو من قوم يعظّمون البُدْن فابعثوها له، فبعثوها له، واستقبله القوم يلبون، فلما رأى ذلك قال: سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء أن يُصَدُّوا عن البيت[1].

ولما قسم النبي ﷺ غنائمه من هوازن في قريش وقبائل العرب وجد الأنصار في أنفسهم، فجمعهم النبي ﷺ فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «يا معشر الأنصار! أوجدتم عليّ في أنفسكم في لعاعة من الدنيا تألّفت بها قوماً ليسلموا، ووكلتكم إلى إسلامكم؛ ألا ترضون يا معشر الأنصار! أن يذهب الناس بالشاء والبعير، وترجعون برسول الله إلى رحالكم، فوالذي نفس محمد بيده! لما تنقلبون به خيرٌ مما ينقلبون به، ولولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار، ولو سلك الناس شعباً وادياً لسلكت شعب الأنصار وواديها، اللهم ارحم الأنصار وأبناء الأنصار» فبكى القوم وقالوا: رضينا برسول الله قسماً وحظاً[2].

ومن التعمق في فهم الواقع والتثبت منه أن يعنى الدارس بإصلاح الواقع ليتهيأ للمستقبل، وهذا ألصق بالدراسة المعياريّة، فما دام يهدف إلى هدف معين فليحدد ملامح الإصلاح المطلوب.

٧ - الحذر عند استعمال المصطلحات:

ويمكن إدراك الخطورة في الدراسات المستقبليّة (حين ندرك التسيّب الحاصل في هذا المجال من طرف المستعملين لمصطلحاتٍ للّغة الأجنبيّة. المؤدّي إلى إسقاط مصطلحات

(١) زاد المعاد (٣/ ٢٩٣).

(٢) صحيح البخاري (٣١٤٦)، صحيح مسلم (١٠٥٩).

أعجميّة لم يدركوا معانيها من جميع أبعادها، وهذه الفوضى ليست فقط فوضى لغوية فقط، ولكنها فلسفية أيضاً)[1].

فالمصطلح كلمة تعبِّر عن حقيقة اجتماعية وسياسية واقعة، إذ مصطلحات كل علم تنتمي إلى أصول بيئتها التي ترعرعت فيها وانطلقت منها.

والأصل في المصطلحات ثلاثة أمور:

١ - أن تُفهَم دلالتها بما تتضمنه من فلسفات وحضارات راعية ومغذية لها.

٢ - وأن تستعمل عوضاً عنها المصطلحات العربية واضحة الدلالة متى أمكن، ولم يحتج إلى استعمال تلك المصطلحات.

٣ - وإذا احتيج إلى استعمالها فيجب أن يحدد المراد بالمصطلح قبل استعماله.

قال ابن تيمية: (وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه - إذا احتيج إلى ذلك وكانت المعاني صحيحة - كمخاطبة العجم: من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإنّ هذا جائز حسنٌ للحاجة.

وإنما كرهه الأئمة إذا لم يُحتج إليه، ولهذا قال النبي ﷺ لأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص - وكانت صغيرة قد ولدت بأرض الحبشة: يا أم خالد! هذا سنا، والسنا بلسان الحبشة: الحَسَن؛ لأنها كانت من أهل هذه اللّغة. وكذلك يترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهيمه إياه بالترجمة، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم، ويترجمها إلى العربيّة، كما أمر

(١) نحو صياغة معاصرة للمصطلح المستقبلي، محمد بريش، مطبوع ضمن ندوة: الدراسات المصطلحيّة (٢/ ٧٢١). وانظر: مناهج البحث في العلوم الإنسانية، للدكتور مصطفى حلمي، ص ١٩٨.

النبي ﷺ زيد بن ثابت - رضي الله عنه - أن يتعلّم كتاب اليهود ليقرأ له، ويكتب له، حيث لم يأمن من اليهود عليه.

فالسَّلَف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرّد ما فيه من الاصطلاحات المولّدة.. بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه؛ لاشتمال هذه الألفاظ على معاني مجملة في النفي والإثبات.

فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات ووُزِنَتْ بالكتاب والسنة؛ بحيث يثبت الحق الذي أثبته الكتاب والسنة، وينفى الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة؛ كان ذلك هو الحق، بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلّم بهذه الألفاظ نفياً وإثباتاً في الوسائل والمسائل، من غير بيان التفصيل والتقسيم الذي هو الصراط المستقيم.

فإذا عرف المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة، وعبّر عنها لمن يفهم بهذه الألفاظ ليتبيّن ما وافق الحق من معاني هؤلاء، وما خالفه؛ فهذا عظيم المنفعة وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه كما قال - تعالى -: ﴿**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ**﴾ [**البقرة**: ٢١٣].

وهو مثل الحكم بين سائر الأمم فيما اختلفوا فيه من المعاني التي يعبرون عنها بوضعهم وعرفهم.

وذلك يحتاج إلى معرفة معاني الكتاب والسنة، ومعرفة معاني هؤلاء بألفاظهم ثم اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني ليظهر الموافق والمخالف)[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠٦ - ٣٠٨).

٨ – عدم الجزم بنتيجة الدراسة:

وهذا متَّبع في كل أمرٍ ليس فيه نص شرعي ولا إجماع قطعي، فالباحث عليه أن يستند إلى ما يعضد رأيه من دلائل وقرائن وبينات، أمّا الجزم بنتيجتها فلا يكون في غير القطعيات المأمور بالجزم بها.

أما الطرق الظنية كدراسات المستقبل فإنها وإن جاز استعمالها؛ إلا أنه لا يجزم بنتيجتها لئلا يخالف المقطوع به من عدم إدراك الغيب، وهذا الأمر لا يختلف فيه المختصون بدراسة المستقبل، فإنهم يقررون بوضوح أن عملهم دراسة البدائل والمقارنة بينها وليس مجرد التنبؤ بما سيكون، فذاك خارج عن قدرتهم، وخارج عن مدار البحث العلمي الذي يرى مظاهر الحياة متشابكة ومتراكمة بعضها على بعض.

ويقرب من هذا أنّه لكونه دليلاً ظنياً فإنه أيضاً لا يسوغ الإلزام به، فكل رأي لم يستند إلى قاطع في الشريعة فإنه لا يسوغ لقائله أن يستبدَّ به ويحتكر الصواب، بل الخطأ عليه وارد والخلاف سائغ، ولهذا مزيد بيان فيما يلي.

٩ – هل يلزم العمل بنتيجة الدراسة؟

الدراسة المستقبلية إنّما توجَّه لأهل الحل والعقد في الأمّة، وللقوى الفاعلة في المجتمع، ولا توجَّه للعامّة.

وعليه؛ فإن من يقرأ الدراسة ويطّلع على نتائجها مؤهل للاقتناع بما تضمنته، أو معارضته بما يقتنع به.

وإذا اقتنع – من تقع عليه تبعة الأخذ بالدراسة – بنتيجتها، أو غلب على ظنه صحتها؛ فإنه يلزمه العمل وَفْقها؛ لأنّه قد غلب على ظنّه صدقها، والإنسان مطالب

بالعمل وَفْق غلبة ظنّه، ولو ترك ذلك لكان تاركاً لما يجب عليه.

وأما إن لم يقتنع بها لوجود ما يعارضها معارضة تمنعه من الأخذ بها، أو تجعلها محلَّ شك لديه؛ فهذا لا حرج عليه في عدم العمل بنتيجة الدراسة؛ لأنه قد قام في مقابلها ما يمنع اعتبارها ظنّاً يطالب بالعمل وَفْقه، كما أنّه سيترك اجتهاده لاجتهاد غيره وهذا غير سائغ.

ويدل على ذلك قصّة غزوة أحد، فإنّ النبيّ ﷺ مع أنّه استشرف أنّ بقاءه في المدينة خير له؛ خرج لقتال المشركين؛ لأنه قد قام في مقابل استشرافه رأي أهل المشورة الذين أمر بالاستعانة برأيهم: ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**﴾ [**آل عمران**: ١٥٩].

عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «رأيت كأني في درع حصينة، ورأيت بقراً منحرة، فأوّلت أنّ الدرع الحصينة: المدينة، وأن البقر هو والله خَيْر. قال: فقال لأصحابه: لو أنا أقمنا بالمدينة فإن دخلوا علينا فيها قاتلناهم. فقالوا: يا رسول الله! والله ما دُخل علينا فيها في الجاهليّة، فكيف يُدخل علينا فيها في الإسلام؟ فقال: شأنكم إذاً، قال: فلبس لأمته. قال: فقالت الأنصار: رددنا على رسول الله ﷺ رأيه، فجاؤوا فقالوا: يا نبي الله! شأنك إذاً، فقال: إنه ليس لنبي إذا لبس لَأْمَته أن يضعها حتى يقاتل»[1].

وإن توقف فلم يغلب على ظنّه شيء؛ فلعل الأقرب أنّه لا يلزمه العمل بنتيجة الدراسة، ومبنى ذلك أن الأصل إناطة الحكم التكليفي بالوجود وبغلبة الظن، وكلاهما معدوم.

(١) مسند أحمد (٣/ ٣٥١)، سنن الدارمي (٢/ ١٢٩)، مصنف عبد الرزاق (٥/ ٣٦٤)، دلائل النبوة للبيهقي (٣/ ٣٠٨). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ١٠٧): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : (وأصول الشريعة كلها مستقرّة على أنّ الاحتياط ليس بواجب ولا محرم)[1].

١٠ – أن الواجبات الشرعيّة لا تترك ولا تؤخر ولو كان المستقبل سيئاً :

فالمسلم مطالب بما أوجب الله عليه، مأمور بما جاء في الشرع إيجاباً أو ندباً؛ سواء كان ينتظر نتيجة لعمله أو كان المستقبل لا يدعو إلى مثل هذا العمل، وكل ما يوهم أن الحاضر أو المستقبل يحتاج إلى خرم قاعدة شرعية أو حكم شرعي فهو وَهْمٌ من إلقاء الشياطين لا يصح اعتباره ولا التعويل عليه، بل التشريع الإسلامي عام لكل زمان ومكان[2].

وقد قال النبي ﷺ: «إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها، فليغرسها»[3].

وقد أمرنا الله – تعالى – بالعمل ولم يجعل لذلك أمداً إلا بانقضاء الأجل، قال – تعالى – : ﴿ **وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ** ﴾ [**الحجر** : ٩٩].

وإنّ من الواجب على المسلم أن يدافع قدر الله – تعالى – بقدره، فإن عمل الأسباب لا يعارض القدر بل هو منه.

ولما خرج عمر – رضي الله عنه – إلى الشام فأخبر أن الوباء قد وقع بأرض الشام، فأجمع أمره على أن يرجع بالناس ولا يقدمهم على الوباء ونادى في الناس: (إني مصبِّح

(١) مجموع الفتاوى (٢٥/ ١٠٠).
(٢) انظر: الموافقات (٢/ ٢٦٦).
(٣) مسند أحمد (٣/ ١٨٣)، الطيالسي (٢٠٦٨)، الأدب المفرد للبخاري (٤٧٩)؛ بسند صحيح، السلسلة الصحيحة (٩).

على ظهر فأصبحوا عليه؛ قال له أبو عبيدة بن الجراح: أفراراً من قدر الله؟ قال عمر: نعم نفرُّ من قدر الله إلى قدر الله)[1].

فإن تحقق مراده وإلا فقد حقق ما أمر به شرعاً.

١١ - المعرفة بالطبيعة الإنسانيّة ومراعاة التوازن في حاجات النّفس عند تقديم الحلول ومعالجة المشكلات:

إنّ كثيراً من الباحثين الذين درسوا سبب فشل الكثير من النظريات الوضعيّة في معالجة المشاكل البشريّة، وتحقيق التوازن المطلوب للإنسان؛ رَدّوه إلى الجهل بحقيقة الإنسان وطبيعة تكوينه.

فالله - تعالى - ركب الإنسان من غرائز تحفِّز صاحبها لإشباعها؛ كغريزة الأكل والشرب والجماع والتملك، كما ركب فيه نوازع روحيّة توجه صاحبها نحو الارتقاء بإنسانيته.

والمنهج الذي يلبِّي تلك الغرائز والنوازع فلا يلغي شيئاً منها ولا يضخمه على حساب غيره؛ هو الدين الإسلامي؛ لأنّه من عند الله تعالى، الذي خلق الإنسان فهو أعلم بما يصلحه: ﴿**أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ [**الملك**: ١٤]، فالإنسان كما يقرر الإسلام يتكون من مادة وروح، له حاجاته الماديّة، وكذلك له غاية وإرادة تسعى إلى السمو الروحي وقصد الخير والإصلاح، ويجعل الإسلام لكل فعل مادي في حياة الإنسان بُعْداً روحياً، وكذلك فإن الإسلام لا يرى تعارضاً بين البُعْد الفردي في حياة الإنسان والبُعْد الجماعي، فكلاهما حقيقة في كيان الفرد و حاجته.

---

(١) صحيح البخاري (٥٧٢٩)، صحيح مسلم (٢٢١٩).

ولقد فشلت الماديّة الغربية التي تعتمد على الرغبات والحواس، والماديّة الماركسيّة المعتمدة على الحاجات الماديّة، والديانات في الشرق الأقصى المزدرية للكيان الإنساني؛ فشلت جميعاً في تحقيق السلام للأفراد والمجتمعات، وعانى الفرد في ظلِّها، بخلاف التصور الإسلامي الذي أعطى كل شيء حقّه.

ولذا؛ فإنّ كل دراسة تجعل من التصور الإسلامي معياراً لها لا بد أن تراعي هذا المنهج فتصون الإنسان عن الوقوع في المعالجات الخاطئة.

فمثلاً: نجد أن عدداً ممن فتن بالتقدّم والتطوّر العلمي يدّعي أن المستقبل هو لمن له تقدّم واضح في المجال الاقتصادي والميدان التّقني، وربما قرر أن سبب التخلف هو الضعف العلمي، دون أن يعالج ظواهر النسيج الاجتماعي الذي يتبلور فيه الاقتصاد، ولا المُناخ الثقافي الذي تتطور فيه التقنية؛ فيغفل عن الجانب العقدي الديني ودور غياب الإيمان والعلم الشرعي والوعي الحضاري في مصادرة واضحة لنوازع الإنسان الفطريّة[١].

١٢ - الإيمان بالقضاء والقدر:

وهذا ضابط من ضوابط كل ناظر إلى واقعه أو مستقبله؛ فإن كل ما في هذا الكون إنما يجري بأمر الله تعالى، فما كان فيه من أمور تجري على خلاف مراد العبد ومصلحته؛ فإنّه بإيمانه بالقضاء والقدر يدرك أن في هذا الابتلاء حِكَماً عظيمة؛ من

(١) انظر: نحو صياغة معاصرة للمصطلح المستقبلي (٢/ ٧٢٥). حقيقة فقه الواقع وبعض إشكالياته (١/ ٣٣٥). المسلمون وكتابة التاريخ، د. عبد العليم خضر، ص ٢٩٠. قضية المنهجيّة في الفكر الإسلامي، د. عبد الحميد أبو سليمان، ضمن أبحاث ندوة: المنهجيّة الإسلامية والعلوم السلوكية والتربويّة (١/ ١٢٣). حول التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعيّة، ص ٥٢.

تمحيصٍ للمؤمنين، ورجوع إلى الله تعالى، ورجوع إلى النفس بالبحث عن أسباب التقصير لتلافيها، فالله - تعالى - حكيم عليم.

كما أنّ إيمان العبد بقدر الله يجعله ينعتق من القلق الذي يسبّبه الخوف من المستقبل والذي أصبح ظاهرةً عالميّة، حتى قرر بعض المختصين أنّ السّمة النفسيّة الأبرز في هذا العصر هي الشعور بعد الوثوق في المستقبل، وصار لدى عدد كبير من المفكرين وغيرهم إحساس بعدم القدرة على فهم ما يجري حولهم، وربما نظر بعضهم إلى الحاضر على أنّه عصر انحطاط بلا أمل، وأنّ مصيره مؤسف، وأنّ التحديات التي تواجه العالم أصبحت غاية في التعقيد، ولا أمل في حلها[1].

بينما المؤمن؛ لإيمانه بقدر الله يثق بوعد الله، وتتسّع آماله، ويعلم أنّه يمكنه بالحكمة والعمل الجاد أن يحسّن مستقبله، ويتيقّن أنّ هذه المصائب فيها من الحِكم والنّعم ما لا يظهر بادي الرأي.

فليتلمَّس الباحث النِّعم التي هي في طيِّ المحن والمصائب في ضوء قوله - تعالى -: ﴿ **وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ** ﴾ [**البقرة**: ٢١٦].

وقد ذكر ابن القيم - رحمه الله - بعضاً من الحكم والغايات التي كانت في وقعة أحد وما أصاب المسلمين فيها فقال: (فمنها: تعريفهم سوء عاقبة المعصية والفشل والتنازع وأن ما أصابهم إنما هو بشؤم ذلك.

فلما ذاقوا عاقبة معصيتهم للرسول وتنازعهم وفشلهم؛ كانوا بعد ذلك أشد حذراً ويقظةً وتحرزاً من أسباب الخذلان.

(١) المستقبلية، ص١٥. رؤية مستقبلية للتربية والتعليم، ص ٢٦.

ومنها: أن يتميّز المؤمن الصادق من المنافق الكاذب، فاقتضت حكمة الله - عز وجل - أن سبَّب لعباده محنة ميزت بين المؤمن والمنافق فعرف المؤمنون أن لهم عدواً في نفس دورهم فاستعدوا لهم وتحرزوا منهم.

ومنها: أنه - سبحانه - لو نصرهم دائماً وأظفرهم بعدوهم وكل موطن؛ لطغت نفوسهم فلا يصلح عباده إلا السراء والضراء فهو المدبّر لعباده كما يليق بحكمته.

ومنها: أنهم يذلون وينكسرون فيتوجبون العز والنصر، فإن خلقة النصر إنما تكون مع الذل والانكسار، قال - تعالى -: ﴿ **وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ** ﴾ [**آل عمران**: ١٢٣]. وقال: ﴿ **وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا** ﴾ [**التوبة**: ٢٥].

ومنها: أنّ الله - سبحانه - إذا أراد أن يُهلك أعداءه ويمحقهم قيّض لهم الأسباب التي يستوجبون بها هلاكهم ومَحْقَهم، ومن أعظمها بعد كفرهم: بغيهم، وطغيانهم، ومبالغتهم في أذى أوليائه، ومحاربتهم وقتالهم والتسلّط عليهم.

فمن أنكر أن يكون قدَّر ما قدَّره من ذلك وغيره لحكمة بالغة، وغاية محمودة يستحق الحمد عليها، وأن ذلك إنما صدر عن مشيئةٍ مجردةٍ عن حكمة، وغاية مطلوبةٍ هي أحبّ إليه من فوتها..؛ فقد ظن بربه ظن السوء)[١].

وكذلك؛ فإن الإيمان بالقدر يجعل من المسلّمات عند دارس المستقبل أنَّ تعامله إنما هو مع الأسباب التي تفضى في الغالب إلى نتائجها، لكنها مع ذلك أسباب محضة قد تتخلّف آثارها ولا تتحقق نتائجها إذا أراد الله تعالى، فهو مسبِّب الأسباب سبحانه.

(١) زاد المعاد (٣/ ١٩٦، ٢٠٦) باختصار.

١٣ - أن يكون دافع الدراسة رضى الله تعالى:

فإن كل عمل لا يكون دافعه الرغبة في رضى الله - تعالى - ونيل ما عنه؛ لا يصاحبه التوفيق، ولا تقارنه المباركة، ولذا افتتح كثير من المحدثين كتبهم بحديث: «إنما الأعمال بالنيات»[(١)]؛ تنبيهاً لهذا المعنى، وهو مراعاة الإخلاص في العلم والعمل.

قال - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [**الأنفال**: ٢٩].

قال ابن القيم: (متى خلصت الأبدان من الحرام وأدناس البشريّة، وطهرت الأنفاس من علائق الدنيا؛ أنبتت من كل زوج كريم من علم، وفائدة وتعرّف، فاجتنى منها صاحبها أنواع الطرف والفوائد)[(٢)].

وإذا شرع في دراسة جاعلاً رضى الله - تعالى - هدفه، والإخلاص له مقصده؛ تحقق له التوفيق بإذن الله، وإن للالتجاء إلى الله - تعالى - بالدعاء والاستغفار بإلحاح وتضرّع وذلة ومسكنة؛ أثراً عظيماً في تذليل الصعاب والتوفيق في النتائج.

١٤ - مراعاة أدبيات منهج البحث العلمي في دراسات المستقبل:

فإنّ لكل علم ودراسة منهجاً يتضمن قواعد للبحث والملاحظة والاستنتاج لا بد لكل باحث أن يراعيها؛ ما لم يكن فيها محظور.

ولدراسات المستقبل جملة من قواعد البحث يعرفها المختصّون لا بد من مراعاتها لتكون النتائج مقبولة في ضوء هذا النوع من الدراسة.

---

(١) صحيح البخاري (١)، صحيح مسلم (١٩٠٧).

(٢) مدارج السالكين (٢/ ٤٧٣).

ومن أبرزها: الشمول، والنظرة الكليّة إلى الأمور، وتفادي الإفراط في التبسيط والتجريد للظواهر المدروسة، والتعمّق في فهم ما يؤخذ به الواقع من علاقات، والحياديّة، وعدم الانحياز والمزج بين الأساليب والمزاوجة بينها، والرصد الجيّد للماضي والحاضر باتجاهاته وتجاربه، والعمل والإبداع الجماعي، والتصحيح المتتابع للتحليلات والنتائج[1].

ثانياً: ضوابط خاصّة بالدراسات الاستطلاعيّة:

وهي الدراسات الخاصة بالمستقبل المتوقع أو الممكن، وهي ضوابط تضاف إلى ما سبق من ضوابط وموجهات لكل أنواع الدراسات المستقبليّة:

- التفاؤل:

فالتفاؤل وترك اليأس خُلق فاضل يستصحبه المسلم حتى في أحلك الظروف؛ لأنّه من إحسان الظنّ بالله - تعالى - الذي جعل مع العسر يسراً.

والتفاؤل من موجهات الدراسات الاستطلاعيّة، فيبقى في الدراسة - مهما كانت الظروف - مكان للتفاؤل بحسن العاقبة، والاستبشار بنصر الله - تعالى - ووعده الصادق، مع إعطاء هذا التفاؤل حظه الذي لا يبالغ فيه حتى يتحول حلماً أو أمنية مجردة.

وقد تمثّل النبي ﷺ هذا الخُلق في موقف من أصعب المواقف، وهو ما حكاه لعائشة - رضي الله عنها - بقوله: «لقد لقيت من قومك ما لقيت، وكان أشد ما لقيت منهم يوم العقبة، إذ عرضت نفسي على ابن عبد ياليل بن عبد كلال، فلم يجبني إلى ما أردت، فانطلقت وأنا مهموم على وجهي، فلم استفق إلا بقرن الثعالب، فرفعت رأسي، فإذا

(١) العرب والعالم، د. علي هلال وآخرون، ص ٣٧٤. وانظر: الدراسات المستقبلية، د. طارق عامر، ص ١٢٧. رؤى تخطيطيّة، ص ١٣٦. مستقبل الأمة العربية، ص ٧٧.

أنا بسحابة قد أظلتني، فنظرت، فإذا فيها جبريل، فناداني فقال: إن الله عز وجل قد سمع قول قومك لك، وما رَدّوا عليك، وقد بعث إليك ملك الجبال لتأمره بما شئت فيهم، قال: فناداني ملك الجبال، وسَلّم عليّ، ثم قال: يا محمد! إنّ الله قد بعثني إليك لتأمرني بأمرك فما شئت؟ إن شئت أن أطبق عليهم الأخشبين فقال له رسول الله ﷺ: بل أرجو أن يخرج من أصلابهم من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئاً»[1].

فالمسلم لا يفقد رؤيته المتفائلة مهما كثر الشّر؛ لأن من يفقد تفاؤله لن يفكّر تفكيراً جادّاً في مستقبله، ولا في النهوض به، ولذا نجد أنّ الحضارات التي تملك صورة متفائلة للمستقبل، وتحمل انطباعاً إيجابياً حيال ما يمكن أن تصنعه؛ هي حضارات صاعدة، أمّا تلك التي تنظر إلى المستقبل بتشاؤم وسلبيّة فهي في هبوط وتدهور.

وسمة التفاؤل المتعقّل هي السّمة العامّة في دارسي المستقبل الكبار حسبما قررته جملة من الدراسات[2].

ثالثاً: ضوابط خاصّة بالدراسات المعياريّة:

وهي المتعلّقة بالمستقبل المأمول، وهذه الضوابط تضاف إلى ما سبق من ضوابط عامّة:

١ - العدل والإحسان:

أمر الله - تعالى - بالعدل والإحسان فقال: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ**﴾ [**النحل**: ٩٠].

فالعدل: هو القسط والموازنة، والإحسان: أحسن من ذلك وفوقه.

(١) صحيح البخاري (٣٢٣١)، صحيح مسلم (١٧٩٥).

(٢) استشراق مستقبل الأمة، د. سهيل عناية الله، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ١٧ المستقبلية، ص ٧٤ - ٧٥.

فإذا صُبِغت المستقبلات المأمولة على مقتضى العدل والإحسان؛ كانت موافقةً لأمر الله تعالى، فلا يفرض فيها مستقبل يظلم فيها أحد، أو تهدر فيه إنسانية مجتمع أو كرامته لتحقيق مصالح مجتمع معين، بل يبقى العدل ويبقى الإحسان مطلبين في الواقع، وفي الأمل.

٢ - عقلانية التعامل مع التحوّلات المستقبليّة:

فعند صياغة المستقبل المأمول لا بد أن يراعى أن يكون التحوّل متدرجاً متواكباً مع سنن الله - تعالى - الكونية، مبنيّاً على إدراك مستوى الواقع ومفرزات ظروفه، والمدة اللازمة لتجاوزها، وإلا صار ضرباً من الخيال والأماني المجردة.

ومن تأمَّل تدرُّج التشريع في أنواع من الواجبات والمحرمات تبيّن له أن ملاحظة هذه العقلانية في التغيير لا بد منها.

وقد وجَّه النبي ﷺ إلى مراعاة ذلك فقال: «مروا الصبيّ بالصلاة إذا بلغ سبع سنين، وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها وفرقوا بينهم في المضاجع»[(١)].

وقد قدّمنا ما كان من عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لما خشي من فوات حق الأجيال القادمة وتضررها بتوزيع البلاد بين الغانمين، وهذا شاهد لهذا الضابط.

كما يشهد له ما وقع لسعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - لما استفتى رسول الله ﷺ فقال: أنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنةٌ واحدةٌ، أفأتصدّق بثلثي مالي قال: «إنك إن تذر ورثتك أغنياء خيرٌ من أن تذرهم عالةً يتكففون الناس»[(٢)].

ففي ما تقدّم من الشواهد عناية بالتحولات المستقبلية وتعامل معها بما يلائمها.

(١) سنن أبي داود (٤٩٥)، سنن الترمذي (٤٠٧) وسنده حسن.
(٢) صحيح البخاري (١٢٥٥)، صحيح مسلم (١٦٢٨).

ملخص الفصل الثالث: ضوابط وموجهات للدراسات المستقبليّة

في هذا الفصل محاولة لتقديم جملة من الضوابط والموجهات التي تقدم تصوراً لمعالم المنهجيّةالإسلامية التي ينبغي أن تراعى عند إعداد الدراسات المستقبلية، ولا شك أن دراسات المستقبل لمَّا كانت واقعة في ميدان الثقافة الاجتماعية؛ فإن دور الشرع فيها هو النقد والتهذيب وبيان الضوابط، التي تجعل صياغة هذه الدراسات صياغة منسجمة مع هويّة الأمة وتطلعاتها، وقد كانت الضوابط والموجهات المرصودة في هذا الفصل على ثلاث مجموعات:

الأولى: ضوابط وموجهات للدراسات المستقبلية عموماً؛ سواء كانت الاستطلاعية منها أو المعياريّة.

الثانية: ضوابط وموجهات خاصة للدراسات الاستطلاعية تضاف إلى ما سبق من ضوابط عامّة.

الثالثة: ضوابط وموجهات خاصة للدراسات المعياريّة تضاف إلى ما سبق من ضوابط عامّة.

الخاتمة

وبعد؛ فهذه عجالة حاولت فيها أن أقدم تصورات ونظرات يسيرة لبعض ما يمكن أن يتنبه له من يعالج هذه الدراسات، راجياً أن يكون ما قمت به محاولة نظريّة لتأصيله إسلامياً. ومتى توفرت الإرادة الجازمة والنيَّة الحسنة فإن الأمة يمكنها - بتوفيق الله تعالى - مستعينة بدراسات مستقبليّة مصوغة صياغة إسلاميّة، ومنضبطة بضوابط الشريعة وعلى أيدي قادة وناشطين ومفكرين؛ أن تتدرّج في الوصول إلى مستقبلها المرغوب مهما كان بينها وبينه.

وقد اشتملت هذه العجالة على جملة من معلومات ومسائل ألخصها فيما يلي:

١ - استأثر الله - تعالى - بعلم الغيب فلا يعلم الغيب أحد سواه، مع أن الله أطلع بعض عباده على شيء من الغيب ليكون دليل نبوته.

٢ - الغيب الذي استأثر الله - تعالى - بعلمه هو ما لا يمكن إدراكه بالحس، ولا بالتجربة والمقايسة.

٣ - كل ما يقع في المستقبل مما لا يرتبط بالتجربة والمقايسة ونحوهما؛ فهو من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله.

٤ - فطر الإنسان على التطلع إلى المجهول والاستعداد له ليكون مستقبله مناسباً له.

٥ - من رحمة الله - تعالى - بعباده أن حجب عنهم معرفة ما يكون في المستقبل، لكن البشرية سلكت مسالك عدّة لتحقّق تشوفها لمعرفته.

٦ - يمكن أن تُفرز هذه الطرق باعتبار صحّة الاستدلال بها وسلامة استعمالها لبلوغ المقصود منها؛ إلى قسمين:

أ - الطَّريقُ المقطوع بصحته وهو ما جاء في كتاب الله - تعالى - وسنة رسوله ﷺ الصحيحة.

ب - الطرق غير الصحيحة، وهي الطرق غير المشروعة، التي لا يظهر لها ارتباط بالإدراك المحسوس أو المعقول، ومنها: الاعتماد على الكتب السابقة، أو سير النجوم، أو الأحاديث والآثار الضعيفة، أو حساب الجمّل، وهي مصادر لا تُعتمَد في معرفة المستقبل وإن كان لا يجزم بكذبها إلا إذا وُجِدَ ما يكذّبها.

٧ - إن الاعتماد على الطرق غير الصحيحة ينتج عنه كثير من الخرافات والأساطير والاعتقادات الفاسدة.

٨ - الدراسات المستقبلية: هي مجموعة من الدراسات والبحوث التي تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في إيجاد هذه الاتجاهات أو حركة مسارها.

٩ - سميت هذه الدراسات بـ: استشراف المستقبل، ورؤية المستقبل، وارتياد المستقبل.

١٠ - يفرق الباحثون في مجال هذه الدراسات بين الدراسات الاستطلاعيّة التي تعنى ببيان المستقبل المتوقع وهو ما يتوقع أن يؤول إليه واقع معيّن، وبيان المستقبل الممكن وهو البدائل التي يمكن حصولها في المستقبل في حال تدخّل معين؛ وبين الدراسات المعيارية التي تعنى ببيان المستقبل المرغوب فيه وهو المصير الذي تأمل الأمة أن تصير إليه بعد إحداث تغيرات في ظروف الواقع.

١١ - أولى الإسلام عناية بارزة بالمستقبل بل تجاوز الدنيا لما بعدها، والأدلة على ذلك كثيرة تدل على مشروعية دراسة المستقبل.

١٢ - تبين أن الدراسات المستقبلية فرض كفاية، كسائر ما تحتاجه الأمة.

١٣ - لما كانت الدراسات المستقبلية تقع في ميدان الثقافة الاجتماعية؛ فإن دور الشرع فيها هو النقد والتهذيب وبيان الضوابط.

١٤ - إنّ من الضوابط والموجهات للدراسات المستقبلية عموماً:

- الانضباط بالكتاب والسنة.
- ملاحظة السنن الكونية.
- ملاحظة السنن الشرعية.
- اختيار وحدات تحليل تمثّل التوجه الإسلامي.
- لا بد أن تكون الدراسة مبنيّة على قرائن ودلائل يمكن الاعتماد عليها.
- التعمُّق في فهم الواقع.
- الحذر عند استعمال المصطلحات.
- عدم الجزم بنتيجة الدراسة.
- قد يلزم العمل بنتيجة الدراسة.
- لا تترك الواجبات الشرعية ولو كان المستقبل سيئاً.
- المعرفة بالطبيعة الإنسانية.

- الإيمان بالقضاء والقدر .

- أن يكون الدافع للدراسة رضى الله تعالى .

- مراعاة أدبيات منهج البحث العلمي .

١٥ - من الضوابط الخاصّة بالدراسات الاستطلاعية إضافة إلى ما سبق : التفاؤل .

١٦ - من الضوابط الخاصّة بالدراسات المعيارية إضافة إلى ما سبق : العدل والإحسان ، وعقلانية التعامل مع التحولات المستقبليّة .

ومما ينبغي أن يُهتمَّ به ويمكن أن يذكر في هذا الموضع :

- ضرورة إنشاء مراكز للدراسات المستقبلية مبنية على قواعد شرعية على المستوى الرسمي والشعبي تقوم بإعداد دراسات مستقبلية ، ويجري تطبيق القواعد الشرعية عليها ؛ لأن العلوم تترشّد من خلال الممارسة العمليّة أكثر من الدراسات النظريّة ، ثم تُولَى هذه الدراسات النظريّة الاهتمام المطلوب لتحقيق الغايات المنشودة منها .

- ضرورة العناية بإعداد دراسات مستقبليّة دعويّة وفقهيّة ، يطلع عليها القائمون بهذا المهام ليستفيدوا منها ، ويبنوا عليها نشاطهم وتوجهاتهم .

اللهم ألهمنا رشدنا ، وقنا شرَّ أنفسنا ، وهبْ لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت الوهاب .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المراجع

١- أبجد العلوم، صديق بن حسن خان القنوجي، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢- إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، لحمود التويجري، دار الصميعي في الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٣- الأدب المفرد، البخاري، دار الصديق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤- إرواء الغليل في تخريج منار السبيل، ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٥- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

٦- الأشباه والنظائر، زين العابدين بن نجيم، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.

٧- إطلالة على دراسات المستقبل، عبد الرحمن المشيقح، مكتبة العبيكان في الرياض.

٨- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٩٥م.

٩- الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام، دار الباز، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ناصر الدين البيضاوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١١- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر الطبري، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٢- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٣- جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة، ١٤٢٤هـ.

١٤- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الفكر.

١٥- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، ابن قيم الجوزية، دار عالم الكتب، بيروت.

١٦- حول التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، محمد قطب، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٧- دائرة معارف القرن العشرين، فريد وجدي، دار نوبليس للنشر والتوزيع، مصر.

١٨- الدراسات المستقبلية.. مفهومها أساليبها أهدافها، الدكتور طارق عبد الرؤف عامر.

١٩- دلائل النبوة، البيهقي، دار الفكر.

٢٠- رؤى تخطيطية، محمد بن أحمد الراشد، دار الأمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢١- رؤيـة مسـتقبلية للتربيـة والتعليم في المملكـة العربية السـعودية، محمد أحمد الرشيد، ١٤٢٤هـ.

٢٢- رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، محمد أمين الشنقيطي، دار ابن تيمية، القاهرة.

٢٣- رسالة المعاد والمعاش، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.

٢٤- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة عشرة، ١٤١٠هـ.

٢٥- سلسلة الأحاديث الصحيحة، ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ١٤١٥هـ.

٢٦- سنن ابن ماجه، دار السلام للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ.

٢٧- سنن أبي داود، دار السلام، ١٤٢٠هـ.

٢٨- سنن الترمذي، دار السلام، ١٤٢٠هـ.

٢٩- سنن الدارقطني، حديث أكاديمي، باكستان.

٣٠- سنن الدارمي، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٣١- السنن الكبرى، البيهقي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى.

٣٢- السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام، دار الجيل، ١٤٠٧هـ.

٣٣- شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد ابن النجار، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ.

٣٤- صحيح البخاري، دار السلام، ١٤٢٠هـ.

٣٥- الصحيح المسند من دلائل النبوة، مقبل بن هادي الوادعي.

٣٦- صحيح مسلم، دار السلام، ١٤٢٠هـ.

٣٧- صدمة المستقبل، ألفين توفلر، ترجمة: محمد علي ناصف.

٣٨- صور المستقبل العربي، الدكتور إبراهيم سعد الدين وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية.

٣٩- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد، دار صادر، ١٤٠٥هـ.

٤٠- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن قيم الجوزية، دار إحياء العلوم، بيروت.

٤١- العرب والعالم، د. علي الدين هلال وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربيّة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٤٢- غياث الأمم في التياث الظلم، أبو المعالي الجويني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الريان، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٤٤- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين بن عبد السلام، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٥- كيف تفكّر النخبة العربية في تعليم المستقبل، د. ضياء الدين زاهر، منتدى الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٤٦- كيف نكتشف مستقبلنا في عالم متغير، زكي الميلاد، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩م.

٤٧- لسان العرب، جمال الدين محمد بن منظور، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٨- لسان الميزان، الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٩- مجلة المستقبلية، مجلة فصلية تعنى بالدراسات المستقبلية تصدر عن المركز الإسلامي للدراسات المستقبلية، توزيع: الفلاح للنشر، بيروت، صدر منها عددان ثم توقفت.

٥٠- مجلة إسلامية المعرفة، العدد ١٧، مقال: استشراف مستقبل الأمة، د. سهيل عناية الله.

٥١- مجلة التسامح، العدد الثالث، مقال: الدراسات المستقبلية.. النشأة والتطوّر، د. وليد عبد الحي.

٥٢- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين الهيثمي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

٥٣- مجموع فتاوى ابن تيمية، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.

٥٤- المحلى، علي بن أحمد بن حزم، دار الفكر.

٥٥- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن قيم الجوزية، دار إرشاد الحديثة، المغرب.

٥٦- مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، وليد عبد الحي، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٥٧- المصلحة العامة من منظور إسلامي، فوزي خليل، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٥٨- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية، مصر.

٥٩- مستقبل الأمة العربية.. التحديات والخيارات، خير الدين حسيب وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م.

٦٠- المستقبلية، مقدمة في فن وعلم عالم الغد، إدوارد كورنيش، ترجمة: محمود فلاحة، مطابع وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤م.

٦١- المسلمون وكتابة التاريخ، د. عبد العليم عبد الرحمن خضر، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٦٢- مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة.

٦٣- مسند الإمام أحمد، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٦٤- المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، المكتب الإسلامي.

٦٥- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٦٦- معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، د. أحمد زكي بدوي.

٦٧- معجم مقاييس اللّغة، أحمد بن فارس، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٦٨- مفتاح دار السعادة، ابن قيم الجوزية، زمزم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٦٩- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس القرطبي، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٧٠- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، مكتبة عباس الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٧١- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية، بحوث المؤتمر الرابع للفكر الإسلامي، معهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٧٢- مناهج البحث في العلوم الإنسانية، د. مصطفى حلمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٧٣- المنجد، دار المشرق، المكتبة الشرقية، لبنان، الطبعة الرابعة.

٧٤- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، مكتبة الرياض الحديثة.

٧٥- الموسوعة العربيّة العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

٧٦- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

٧٧- نحو علم لدراسة المستقبل، د. ثناء يوسف العاصي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٧٨- ندوة الدراسة المصطلحيّة والعلوم الإسلامية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله في المغرب.

٧٩- ندوة نحو فقه سديد لواقع أمتنا المعاصر، المنعقدة في الشارقة في المدة من ٢٠ إلى ٢١ شعبان ١٤٢٢هـ.

٨٠- نهاية الوصول في دراية الأصول، صفي الدين الأرموي، مكتبة نزار الباز، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

فهرس الموضوعات